الأمم المتحدة S/PV.5225

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥٢٢٥**

الثلاثاء، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد موليفياتس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسف
	الأرجنتين	السيد ميورال
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد زنسو
	الجزائر	السيد عثمان
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد دومترو
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باها
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باترسون
	اليابان	السيد أوشيما

جدول الأعمال

دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية: التحديات، والدروس المستفادة، والطريق إلى المستقبل

رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/2005/434)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-41607 (A)

0541607

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن: دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية: التحديات، والدروس المستفادة، والطريق إلى المستقبل

رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/2005/434)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا، بيرو، جمهورية كوريا، فترويلا، فيجي، كندا، ماليزيا، النرويج، الهند، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/434، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ يوليه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة.

من دواعي سروري بشكل خاص أن أرحب بحضور الأمين العام، السيد كوفي عنان، إذ نعلم جميعاً أنه يولي اهتماماً كبيراً بموضوع المناقشة اليوم.

واسمحوا لي أن أبدأ المناقشة بالإدلاء ببيان بصفتي الوطنية.

منذ أوائل التسعينات، ومن بين كل التحديات التي يمكن أن تؤثر على السلم والاستقرار في عالم اليوم الذي يتجه إلى العولمة، فإن الأزمات الإنسانية هي التي تستأثر بالجانب الأكبر من اهتمامنا وتفكيرنا. فلا يمكن أن ننسى الصومال أو رواندا أو البلقان، على سبيل المثال لا الحصر.

وإلى جانب أن تلك الأزمات تشكل تهديداً للاستقرار والسلام، فهي مصدر للكثير من اليأس والمعاناة للبشر في شتى أنحاء العالم، وبالتالي فهي تمثل تحدياً مباشراً وقوياً لضميرنا الجماعي – الأمر الذي يشكل تحدياً لمجموعة القيم والمبادئ التي تستند إليها الأمم المتحدة. كما أنه يشكل تحدياً لقدرتنا على العمل بطريقة مترابطة وفعالة، للوقاية أولاً، وللتسوية ثانياً، ولتضميد الجروح في مرحلة ما بعد الصراع ثالثاً.

ومناقشة اليوم تجري في ظل إصلاح الأمم المتحدة، حيث تبذل الجهود من أجل عمل دولي أكثر فعالية. ونأمل أن تكون هذه المناقشة إسهاماً جوهرياً في ذلك الجهد.

ومجلس الأمن يشهد توسعاً في القضايا المعروضة عليه باعتبارها تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وفي بعض تلك الحالات، اتخذ المجلس إجراء لتلافي حدوث أزمة إنسانية كبرى؛ وفي حالات أخرى لم يتمكن من ذلك.

لقد أصبح منع حدوث أزمة إنسانية في وقت مبكر يمثل ضرورة سياسية وأخلاقية لمجلس الأمن. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز قدرتها على الانتقال من رد الفعل إلى الوقاية من استفحال الأزمة.

وبطبيعة الحال، فإن واجب ومسؤولية حماية السكان المدنيين يقع على عاتق الدول بالدرجة الأولى. ولكن، في حالات العنف والفظائع الصارخة التي ترتكب ضد البشر، فإن المجتمع الدولي عليه التزام تجاه ضحايا هذا العنف. ويتعين على الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن، اتخاذ إجراء ناجع للتخفيف من معاناة المدنيين والحيلولة دون تكرار الكوارث الإنسانية.

وفي السنوات الأخيرة، سعى المجلس جاهداً إلى مواجهة ذلك التحدي، مهتدياً بالمفهوم الشامل الجديد للأمن البشري. ويشمل ذلك المفهوم قضايا مثل حقوق الإنسان وحماية المدنيين – لاسيما النساء والأطفال – في الصراع المسلح، والأشخاص المشردين داخلياً واللاجئين، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

والأمين العام في تقريره ”في جو من الحرية أفسح“، قد أشار إلى أنه،

> ”سرعان ما يعود سكان أضنتهم الحرب، بعد أن غرس في نفوسهم أمل جديد إثر التوقيع على اتفاق للسلام، إلى اليأس عندما يرون أباطرة حرب وقادة عصابات يستحوذون على السلطة ويجسدون القانون في ذواتهم بدلا من أن يروا تقدما ملموسا يحرز نحو إقامة حكومة تخضع لسلطان القانون.“ (A/59/2005، الفقرة ١٣٠)

ونحن نوافق على ذلك تماماً، ونلاحظ مع الارتياح أن عمليات الأمم المتحدة الأخيرة لحفظ السلام تدمج عناصر الحكم الصالح وسيادة القانون ورصد الانتخابات واحترام حقوق الإنسان في جملة أمور أخرى.

وللحيلولة دون تكرار المعاناة الإنسانية ذاتها واحتمال تجدد الصراع، نرى أنه لا بد من معالجة ملائمة للمجالات الرئيسية الثلاث التالية للأمن فيما بعد الصراع: تعزيز سيادة القانون؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وإصلاح القطاع الأمني.

إن عنصري التخطيط ودمج سيادة القانون في عمليات حفظ السلام من المهام بالغة الحساسية والتعقيد. وهما يتطلبان مشاركة العديد من الأطراف الفاعلة، دولياً ووطنياً على حد سواء. ومن الأمور ذات الأهمية الكبرى في هذا الصدد إصلاح النظام التشريعي والقضائي بحيث يتم إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الجنائي، وإنفاذ القوانين الداخلية، ورصد الانتخابات وما إلى ذلك. والانتقال إلى نظام عادل وإنساني وديمقراطي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا وضع حد للإفلات من العقاب. ودور المحكمة الجنائية الدولية في تطبيق مبادئ العدل الدولية والمصالحة الوطنية يكتسي أهمية حيوية، كما تأكد مؤخراً بقرار مجلس الأمن الذي أقر فيه بولايته فيما يختص بالأزمة في دارفور.

وأهمية عملية نزع السلاح والتسريح في إطار بناء السلام قد تم التأكيد عليها في مناقشات سابقة في مجلس الأمن. وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية يجب أن تولى اهتماماً خاصاً، لأنه بدون ذلك، لا يمكن أن يتحقق السلام الدائم.

وإصلاح القطاع الأمني هو المجال الهام الثالث في تحقيق الاستقرار طويل الأجل، بما يكمل ميداني العمل السابقين. ويبدو أن إصلاح القطاع الأمني، رغم أهميته، لم يحظ بالاهتمام الكافي في قرارات مجلس الأمن. وأعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نركز في عملنا في المستقبل على هذا المجال الرئيسي، وعلى تكامليته العملية مع المجالين الآخرين.

أخيراً وليس آخراً، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه لضمان نجاح أي إجراء يتخذ، فإن موافقة المجتمعات المحلية على جهود المجتمع الدولي تكتسي أهمية كبرى، حتى وإن لم يتيسر ذلك دائماً.

وختاماً، أود أن أشدد على أن بناء السلام بشكل ناجع بعد الصراع يتطلب الدمج والدعم الكاملين للعناصر الإنسانية في اتفاقات السلام وعمليات السلام. وهذه المجالات الثلاثة أساسية لضمان الوقاية من نشوب الصراعات وتسويتها، فضلاً عن تنفيذ أي اتفاقات للسلام واستدامتها.

ونعتقد أن الوقاية من الأزمات الإنسانية في المستقبل تتطلب النظر في الوقت المناسب في القضايا المذكورة آنفاً، والعمل المتضافر في إطار مجلس الأمن، وغيره من وكالات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية، إلى جانب تعاون الدول الأعضاء.

إن الرد الفعال والحسن التوقيت لمجلس الأمن على التحديات التي تفرضها الأزمات الإنسانية يتسم بأهمية حاسمة. وأعتقد أن شعوبنا والرأي العام الدولي لن يقبلوا بشيء أقل من النجاح.

أرحب الآن مرة أخرى بحضور الأمين العام كوفي عنان هذه الجلسة وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور أن نراكم، السيد الوزير، هنا في نيويورك، ونحن نناقش هذا الموضوع الهام. واسمحوا لي أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المواضيعية. إن الموضوع الذي اخترتموه حسن التوقيت بصورة خاصة، إذ إننا نستذكر هذه الأيام الذكرى السنوية العاشرة للحظة مظلمة في تاريخ الأمم المتحدة.

في ١١ تموز/ يوليه ١٩٩٥ تعرضت سربرنيتسه، المدينة التي كان مجلس الأمن قد أعلنها منطقة آمنة وترابط فيها قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لهجوم من القوات الصربية. وفي ١٣ تموز/ يوليه بدأ القتل المنهجي للرجال والفتيان المسلمين. وعندما نتأمل في تلك الأحداث المخجلة نتذكر أنه، كلما اضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية عن حماية المدنيين، يجب عليه أن يصيغ ولاية واضحة لا لبس فيها، وأن يخصص موارد كافية لتأدية العمل بصورة ملائمة، وأن على كل المشتركين – ابتداء من مجلس الأمن نفسه، وعضوية المنظمة الأوسع والأمانة العامة هنا في نيويورك، إلى موظفينا في الميدان — أن يفهموا فهما تاما التوقعات التي يكونون قد أثاروها بين الناس الذين هم في أمس الحاجة إلى الحماية بوجه الخطر الجسيم.

والحقيقة أن هذا الموضوع يمكن تناوله كموضوع شامل لجدول أعمال المجلس الحالي كله تقريبا، لأن كل أزمة يتعين على المجلس أن يتعامل معها تتضمن بعدا إنسانيا. وغالبا ما يكون حجم المعاناة الإنسانية بحد ذاته، أكثر من أي شيء آخر، هو الذي يدفع بالمجتمع الدولي إلى التدخل. ومهمتنا يجب أن تكون الحيلولة دون هذه المعاناة. وأحيانا كثيرة نفشل في ذلك لأننا لا نقر بخطورة التهديدات إلا بعد فوات الأوان. ولهذا أؤمن بأن الدول الأعضاء عليها أن تقر بأنه عندما تعجز دولة ما عن حماية مواطنيها أو لا تريد أن تحميهم من العنف الشديد فإن هناك مسؤولية جماعية تقع على عاتق الدول كافة بأن تقوم بذلك، وهي مسؤولية يجب أن يتحملها المجلس.

والمناقشة تنحو إلى التركيز على القضايا الشديدة النادرة التي لا يمكن إيقاف إراقة الدماء فيها إلا عن طريق التدخل بالقوة. ولكن كلما عالجنا الأزمة في وقت مبكر بوسائل أخرى، كانت فرصنا أفضل في منعها من الوصول إلى تلك النقطة. لذلك فإنني أشارك الرئيس في التشديد على أهمية المساعدة في منع الصراعات في المستقبل بمعالجة أسبابها الجذرية.

لقد سبق للمجلس أن اتخذ قرارات هامة عن هذا الموضوع، وإنني كرست له تقارير عدة. وفي غضون أيام قليلة سيعقد مؤتمر كبير للمجتمع المدني حول الوقاية هنا في مقر الأمم المتحدة. وفي ضوء مداولات ذلك المؤتمر، يحدوني الأمل أن يعود المجلس إلى الموضوع في المستقبل القريب، مركزا بصورة خاصة على الطرائق العملية.

وريثما يتم ذلك، يجد المجلس نفسه يتحمل حملا ثقيلا يتمثل في البلدان المتأثرة فعلا بالصراعات أو البلدان التي خرجت للتو منها. وأكثر الحالات تثبيطا للهمة هي البلدان التي انتكست إلى الصراع بعد بضع سنوات فقط من مساعدة المجتمع الدولي لها للخروج منه. وقد تعلمنا من تجربة مريرة أن بناء السلام، بغية أن يتكلل بالنجاح، بحاجة إلى أن يكون مستداما لفترة سنوات وأن يتضمن طيفا واسعا من المهام. وتلك المهام تتضمن إعادة إدماج وإعادة تأهيل المقاتلين المسرحين، ومساعدة المجتمعات والأسواق على استعادة حيويتها، والأهم من كل شيء، تعزيز قدرة الدولة والمؤسسات الاجتماعية على توفير الأمن وإقامة العدل على أساس سيادة القانون.

بعد لحظات سيتكلم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غينو، بتفصيل أكبر عن مشاكل توفير الأمن الحقيقي في حالات ما بعد الصراع. وأنا، بدوري، أود بإيجاز أن أشدد على أهمية سيادة القانون. فهذا شيء لا يمكن فرضه من الخارج. وإن على الأطراف الفاعلة المحلية أن تفهم بحق أن الثقة في سيادة القانون هي وحدها التي تكفل أمنا دائما، عن طريق تمكين الناس من مختلف الفصائل أو المجتمعات المحلية من أن يعتمدوا في الحماية على قوات الدولة، بدلا من مليشيات الفصائل. ولتحقيق ذلك، ينبغي للمحاكم والمؤسسات الأخرى أن تستند لا إلى النماذج المستوردة، وإنما إلى ثقافة وتقاليد المجتمع المحلي.

ويكمن دور المجتمع الدولي في صقل وتقديم المساعدة التقنية لتلك العملية بينما يتأكد من أن جميع الأطراف الفاعلة الوطنية مشمولة فيها. ويجب أن يفعل ذلك بطريقة منسقة. وتقوم الحاجة إلى تعاون مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، بصورة وثيقة بعضها مع بعض ومع المانحين الثنائيين والدول المساهمة بقوات. وإن ضمان ذلك التنسيق هو أحد الأدوار التي يحدوني الأمل أن تضطلع بها لجنة بناء السلام الجديدة، التي آمل أن يتفق معي أعضاء المجلس على إنشائها في مؤتمر القمة العالمي الذي سيعقد في أيلول/ سبتمبر. وينبغي لتلك اللجنة أن تساعد في إدامة التركيز الدولي على مهام بناء السلام في البلدان التي، بفضل توقف أعمال القتال الحية، لا تغطيها وسائل الإعلام. واللجنة، بجلبها الأطراف الفاعلة الدولية والإقليمية المعنية بهذه البلدان يمكنها ويجب عليها أن تنسق أنشطة بناء السلام في كل أجزاء النظام المتعدد الأطراف.

واللجنة، بصفتها هيئة استشارية، لن تتعدى على سلطة المجلس ولن تقلل من مسؤوليته. ومهما بلغت فعالية اللجنة، فإن أعضاء المجلس سيواصلون تحمل المسؤولية عن وضع واعتماد الولايات التي تزاول الأمم المتحدة أعمالها بموجبها في البلدان التي مزقتها الحروب. ولهذا فإن المجلس يظل يتحمل المسؤولية عن كفالة أن تكون تلك الولايات واسعة وطويلة الأمد بما يكفي لإعطاء البلدان المتضررة فرصة حقيقية لتطوير المؤسسات والمواقف الضرورية للحفاظ على

سيادة القانون. ولا يمكن للبلد أن يأمل في كسر حلقة العنف بصورة حاسمة إلا بعد تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد جون - ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي رجاء أن أبدأ بعبارة شكر للرئاسة اليونانية على عقد هذه المناقشة المواضيعية وعلى دعوتها لي للمساهمة في جانب منها، وبالتحديد، التحديات التي تواجهها حاليا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في النهوض بسيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن في حالات ما بعد الصراع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتركيز بصورة خاصة على الروابط بين تلك المسائل الثلاث وعلى الحاجة إلى مناقشة مركزة بقدر أكبر لإصلاح قطاع الأمن، الذي لم يحظ باهتمام يذكر في محفل كهذا في الماضي. إن التحديات في هذا المجال هائلة حقا. ولكن قبل الخوض في التفاصيل، أود أن أدلي بثلاث ملاحظات عامة.

أولا، الأخبار السارة: إن العدد الإجمالي للصراعات المسلحة الحية في العالم يتناقص باطراد فعلا. والواقع، أن بلدان العالم الـ ٢٨ تقريبا المتأثرة حاليا بشكل أو بآخر من الصراع المسلح الحي تشكل أدنى نسبة منذ ٣٠ سنة. ومجلس الأمن يكمن في صميم ذلك التناقص، لا سيما منذ نهاية الحرب الباردة. وإن أعضاء هذا الجهاز انتهزوا الفرص وبذلوا جهود الوساطة لعقد اتفاقات لإنهاء الحروب الأهلية وأرسلوا عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد لتساعد في تنفيذ تلك الاتفاقات. وها هو السلام في العديد من تلك الحالات - السلفادور وكمبوديا وموزامبيق وناميبيا على سبيل المثال - يسود لمدة تتجاوز عقداً من الزمان بعد مغادرة العاملين في حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، رغم وجود تحديات أخرى خطيرة تواجهها هذه البلدان.

ونرجو أن يقال نفس الشيء عن تيمور - ليشتي وسيراليون بعد عشر سنوات من الآن. ويمكن بالتأكيد أن تعين لجنة بناء السلام التي اقترحها الأمين العام، في حالة إنشائها، على زيادة ذلك الاحتمال، وذلك بكفالة الاهتمام الدولي المستمر والمنسق في مرحلة ما بعد حفظ السلام.

ثانيا، رغم وجود نماذج كافية لبيان أن هذه المهمة ليست مستحيلة، لا ينبغي أن تكون هناك أية أوهام عن مدى صعوبة هذا المسعى وخطورته. ولا تزال مأساة سريبرينتيشا، التي أشار إليها الأمين العام من فوره، تصلح بعد انقضاء عشر سنوات على وقوعها تذكاراً دائماً بالكيفية التي يمكن بها لحالة بالغة السوء في غضون أيام بل ساعات أن تنحدر إلى أعمال وحشية يفزع لها الضمير. وحين نظن أن أسوأ ما في الأمر قد انتهى، من المهم أن نتذكر بالضبط عند تلك النقطة أن من المحتمل في كثير من سياقات حفظ السلام بقاء خطر عمليات القتل الجماعية، أو الموجات الجديدة من التطهير العرقي، أو استئناف الأعمال القتالية على أشدها، موجودا. وقد تؤدي الهنات الصغيرة وسوء تفسير الأحداث إلى كوارث، وقد حدث.

علاوة على ذلك، تتزايد صعوبة المهام. وبالرغم من أن أحدا ممن كان لهم ارتباط بالعمليات في موزامبيق أو كمبوديا لن يقول أبدا إنها كانت حالات يسيرة، فهي تبدو الآن هينة بالقياس إلى حجم ونطاق وتعقيد التحديات التي تواجهها حاليا عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي السودان، على سبيل المثال.

ولكي نكون أكثر استعدادا لمواجهة المفاجآت، أوصى الفريق الرفيع المستوى والأمين العام بإنشاء قدرة احتياطية استراتيجية تكون جاهزة للاستدعاء في خلال مهلة

وجيزة لتعزيز بعثة من البعثات في مواجهة أزمة لم يتم التنبؤ بها. ويمثل العمل مع الدول الأعضاء على تحديد مفهوم عمليات الاحتياطي الاستراتيجي واحدا من أعلى الأولويات لدى إدارة عمليات حفظ السلام في العام المقبل.

ثالثا، مهما بلغت قدرات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من القوة، فهي لا يمكن أن تكفل وحدها الأمن في أجواء ما بعد انتهاء الصراع دون وجود الاستراتيجية السياسية الصحيحة والإرادة السياسية لدى الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي. فلابد أن تكون الأطراف الرئيسية في الصراع على استعداد لتقديم التنازلات السياسية والشخصية المؤلمة الضرورية لصون السلام، سواء كان ذلك نتيجة لضغط دولي أو داخلي، أو كليهما. ويجب أن تتحول أو أن تسلم الزمام إلى قيادات غيرها لديها القدرة والاستعداد اللازمان لعمل ما يلزم من أجل كسب ثقة الأعداء السابقين، وحشد مجتمع مزقته الحرب حول برنامج موحد، وتوجيه دفة التوازن الدقيق بين تعزيز المصالحة الوطنية والوحدة من ناحية والمساءلة عن جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من ناحية أخرى.

وتستلزم تلك المتطلبات الشاقة أن يتقدم للقيام بها أفراد غير عاديين. فلا يمكن أن يحل أي قدر من المساعدة الدولية في مجالات سيادة القانون ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني محل القيادة الوطنية الفعالة. وما لم يتوافر الأساس للتوفيق السياسي على الصعيدين الوطني والدولي، فأغلب الاحتمال أن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام ستقاتل في معركة بالغة المشقة، على أدنى تقدير، للحفاظ على أجواء آمنة.

قدمت هذه الملاحظات الثلاث بادئ ذي بدء لأؤكد أن السياق السياسي السليم كثيرا ما يكون شرطا مسبقا ضروريا لتحقيق بيئة متسمة بالأمن في سياق ما بعد انتهاء الصراعات. غير أنه رغم كونه شرطا ضروريا، فليس بشرط كاف. ويلزم في الواقع القيام بكثير من العمل الإضافي في مجال بناء المؤسسات الوطنية. والواقع أن البلد الخارج من صراع لا يمكن أن يأمل في توطيد السلام، أو إقامة مؤسسات مستدامة، أو تحقيق الرخاء الاقتصادي ما دام مواطنوه يخشون السير بحرية في الشوارع أو يفتقرون إلى سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والقانونية أو العمليات السياسية. ولا يمكن لدولة أن تعيد بناء نفسها وتجنب النكوص إلى أحضان الصراع إذا كان سكانها مهددين من قبل شرطة أو قوات مسلحة أو وحدات استخباراتية غير خاضعة للمساءلة، ومفتقرة إلى الكفاءة المهنية، وضعيفة الموارد، وقليلة الانضباط، وغير مدربة على المعايير الدولية، أو تنقصها هياكل الإدارة والرقابة الفعالة. ورغم أن تحقيق الاستقرار فور انتهاء الصراع يمثل جانبا حاسما من جوانب الأمن، فإن الجهود الأطول أمدا للتعامل مع مجموعة الجهات الفاعلة الأمنية والمؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القوانين برمتها لا تقل عنها أهمية، إن لم تزد.

ومجمل القول أنه لكي يدوم السلام، لابد من تلبية احتياجات الأمن والعدل على الأجلين القصير والمتوسط والبعيد لكل من الدولة وسكانها على قدم المساواة. وعلى تلك الجبهات، هناك عدة مجالات جديرة بمزيد من الدراسة وإمكانية التحسن.

أولا، تميل جهودنا في قطاعي الأمن والعدل إلى أن تكون مدفوعة باتفاقات السلام، التي تتناول تلك المسائل في سياق صراع منته. وكما هو الحال في الصراع، كثيرا ما تتصرف أطراف الاتفاق بوحي من خططها الشخصية، وهي لا تمثل دائما جميع العناصر ذات الأهمية الحيوية للسلام المستدام. وتعرب اتفاقات السلام بشيء من التفصيل عن

إدماج قوات المليشيات ضمن قوة جديدة للشرطة أو الجيش، وعن توزيع المناصب العليا بين الفصائل المتحاربة والمواءمة بين الرتب.

بيد أن تلك العناصر، على أهميتها، لا تضع أساسا قويا لتوطيد دعائم أمن الدولة والأمن البشري في سياق ما بعد انتهاء الصراع. ولا يولى اهتمام كاف لإجراء عملية استعراض شامل للأمن الوطني لتحديد الأخطار، سواء داخلية أو خارجية، التي تتهدد أمن الدولة والأمن البشري وبناء هياكل أمنية تستجيب للتهديدات التي يتم تحديدها. ونتيجة لذلك فإن كلا من المجتمع الدولي والبلدان المستضيفة يفتقران إلى الاستعداد لمواجهة التحديات الحاسمة من قبيل الفساد، والاتجار عبر الحدود بالمخدرات، والأسلحة والبشر. بل إن النهج المدفوعة باتفاقات السلام تؤدي في بعض الحالات بالمجتمع الدولي إلى دعم إصلاح مؤسسات للدولة فقدت شرعيتها في أعين سكانها. وليس بالمستغرب لذلك أن تلك البلدان ذاتها تظهر درجة عالية من النكوص إلى أحضان الصراع.

ثانيا، كما في مجالات أخرى كثيرة لبناء السلام، كثيرا ما تكون الجهود الدولية المرتبطة بقطاعي الأمن والعدل مفككة. فأولا، الجهات المانحة الثنائية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة تسعى في بعض الأحيان لتحقيق أهدافها الخاصة بدون قبول إطار أو نهج وحيد متفق عليه، ونظرا للتنافس على أموال المانحين، كثيرا ما يقل استعداد مختلف الجهات الفاعلة بشأن المشاريع التي تقررها هي، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التوازن أو التكرار في المساعدات.

ثالثا، لا يوجد داخل نطاق الأمم المتحدة أي اتفاق على نهج وحيد على نطاق المنظومة بأسرها حيال هذه المسائل. وفي بعض الحالات، تكون لدينا قدرات تنفيذية محددة في جزء من المنظومة، بينما القدرة المقابلة على دعم آليات الإدارة والرقابة والمساءلة قد لا يكون لها وجود أو تكمن في جزء مختلف من منظومة الأمم المتحدة. وفي مجالات أخرى رئيسية، كإصلاح الدفاع أو بعض جوانب قطاع العدل، لا وجود لتلك القدرة على الإطلاق. ويؤدي هذا إلى غياب التماسك الاستراتيجي فيما بين مختلف الحلقات في سلسلة الأنشطة.

رابعا، النهج الدولية لدعم إصلاح القطاع الأمني في بلدان ما بعد انتهاء الصراعات كثيرا ما تطبق نماذج ومعايير أجنبية قد تكون غير مقبولة سياسيا أو، من الوجهة العملية، غير مناسبة أو غير واقعية على ضوء الحقائق في الميدان.

وأخيرا، النهج الحالية أميَل إلى التطبيق على البلدان النامية منها على البلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع، لأن تلك النهج يدخل فيها عمليات طويلة ليست مصممة بحيث تناسب الحالات التي كثيرا ما توضع فيها خارطة الطريق للتغيير السياسي والمؤسسي في اتفاق سلام يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض وله حدود زمنية.

وفي سعي المجتمع الدولي للتصدي لتلك التحديات، قد يعيد النظر فيما إذا كان من الواقعي دائما التماس إعادة بناء نظام الدفاع والشرطة والمحاكم والعقوبات أو إصلاحه أو إعادة هيكلته مع السعي في الوقت ذاته لإعادة توطيد الأمن، وإبقاء العملية السياسية في مسارها الصحيح، وتيسير عودة المشردين، وإجراء الانتخابات، وإعادة الخدمات الأساسية.

وفي بعض الحالات، قد يكون من المناسب البدء في مرحلة مبكرة بالمهام المعقدة من قبيل إعادة بناء المحاكم وتدريب الشرطة بحيث لا تفوتنا الفرصة المتاحة للعمل. وإلا فقد تترسخ النهج المتسمة بالعنف والفساد والحمق، وقد لا نجد فيما بعد إلا فرصة ضئيلة أو لا نجد أي فرصة لإحداث تأثير ملموس. بيد أنه في حالات أخرى قد نحتاج

إلى إعادة فحص تتابع الأنشطة حتى تركز عملية حفظ السلام على تثبيت الاستقرار بينما يجرى تقييم صحيح للتهديدات والحاجات وتحديد هوية الجهات الشريكة الدولية والإقليمية والمحلية المناسبة لإعادة بناء البنية الأساسية والمؤسسات الأمنية على نحو مستدام. نحن بحاجة إلى التفكير في هذه المسائل بعناية لضمان بذل جهودنا ومواردنا على عمليات ومؤسسات قابلة للحياة يمكن أن يتجاوز بقاؤها مدة الحياة القصيرة لعملية حفظ السلام.

وبالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة ثمة مفتاح آخر لتحسين بلوغ الأهداف، وهو مواصلة السعي للوفاء بولاياتنا بأكبر قدر ممكن من الإدماج. ونقر بأنه يوجد تآزر وروابط بين جدول أعمال التنمية وجدول الأعمال الأمني، ولكن يجب أن نخطو خطوات أوسع في إدماج الجهات الشريكة لنا في التنمية في المراحل الأولية للتخطيط لعمليات حفظ السلام. ومن شأن ذلك أن يضمن استرشاد جهودنا المشتركة باستراتيجية متماسكة طويلة الأمد وأن يسمح بالتسليم السلس للجهات الشريكة الوطنية والإنمائية عند نهاية ولاية حفظ السلام. ويجب أن نضمن أن نشرك ليس فقط الخبراء الفنيين ولكن أيضا المدنيين وغيرهم ذوي منظور للصورة الأكبر في استراتيجيتنا وتخطيط عملياتنا وأنشطتنا.

وفي نفس الوقت يجب علينا أن نسعى إلى الإدماج الأكبر للقدرات ضمن منظومة الأمم المتحدة، مما يتطلب إسناد مسؤولية واضحة عن أنشطة محددة؛ وإنشاء مستودعات لأفضل الممارسات، بما في ذلك نماذج متنوعة لإصلاح القطاع الأمني؛ والتنسيق الفعال الذي يجمع جهود الأمم المتحدة والجهود الثنائية وغيرها من الجهود، فيما يتعلق بمسائل منها تعبئة الموارد.

وبالمثل يجب علينا أن نميز بين الميادين التي فيها قامت منظومة الأمم المتحدة أو ينبغي لها أن تقوم بتطوير أكبر لقدرة تنفيذ مهام تشغيلية وبرامج وميادين أخرى فيها يمكننا أن ننخرط عن وعي وعلى نحو بالغ الفائدة مع البلدان المضيفة والجهات الشريكة على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف التي لديها التجربة أو القدرة اللازمة. وبهذا المعنى يكون دورنا الدعوة إلى المساعدة من الجهات التي لديها ما تقدمه وضمان أن ما يجري الوعد به ويقدم يستجيب إلى الحاجات الفعلية للبلد المضيف. وثمة ميدان رئيسي يستحق الدراسة وهو إصلاح الوسائل الدفاعية حيث لدى الأمم المتحدة في الوقت الراهن قدرة محدودة.

وإذ نتأمل في كيفية إسهام الأمم المتحدة على نحو أفضل في قطاعي العدالة والأمن في بيئات ما بعد انتهاء الصراع فقد نبني على تجربتنا الحاصلة مؤخرا في ميدان نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما ينطوي أيضا على نشاطات متعددة القطاعات ومتعددة الأبعاد تتجاوز مدة حياة بعثة لحفظ السلام.

في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ شرعت إدارة عمليات حفظ السلام في عملية فيما بين الوكالات جمعت ١٤ إدارة ووكالة وصندوقا وبرنامجا تابعة للأمم المتحدة لتشترك في وضع مجموعة من السياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات التي تدعى معايير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتكاملة. وعلى الرغم من أن تلك عملية من عمليات الأمم المتحدة فإننا استقينا أيضا من التجربة الغنية للجهات المستفيدة من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والبنك الدولي. وفي سنة واحدة وضعت المجموعة العاملة المشتركة بين الوكالات مجموعة شاملة من ٣٠ نموذجا من نماذج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشمل الطيف الكامل من المسائل الاستراتيجية إلى المسائل على المستوى التكتيكي. ورجعنا إلى المشاريع على نطاق واسع واختبرناها بعملية محاكاة مشتركة بين الوكالات وجربناها في بعثتي هايتي

والسودان لحفظ السلام وأدخلنا تحسينات كبيرة على طريقة تمويل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونتوقع أن ننشر الطبعة الأولى من المعايير، التي ستورد نهج الأمم المتحدة المتفق عليه حيال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، هذا الخريف.

وهذا المرشد المضموني المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيكون متاحا لجميع الذين يحتاجونه في المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تقيم المجموعة العاملة المشتركة بين الوكالات بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مركزا للموارد تابعا للأمم المتحدة ومستندا إلى الشبكة وتضع استراتيجية تدريب مشترك للذين يقومون بمهامهم في ميادين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وعلى أساس نهج الأمم المتحدة المتفق عليه هذا حيال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في وسعنا الآن أن ننظم نشاطاتنا، وأن نزيد فعاليتنا إلى الحد الأقصى، وأن نقلص التداخل غير الضروري في المقر وفي الميدان. وقد يكون من الجدير البحث فيما إذا كانت جهود الأمم المتحدة في قطاعي العدالة والأمن تستفيد من نهج شامل مماثل. وذلك يتطلب طبعا التجربة والموارد التي لا تتوفر حاليا لدى الأمم المتحدة.

ومن حسن طالعنا أن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد التي نقوم بها تستند عموما إلى ولايات قوية لدعم البرامج المتعلقة بالعدالة والأمن في الميدان، على الرغم من أننا نعاني في أغلب الأحيان من النقص في الموظفين والتمويل. ومن شأن قيام مجلس الأمن بتركيز أكبر على حاجات محددة متعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبسيادة القانون والأمن في بيئات خاصة أن يوفر لنا ولايات أقوى وأكثر دقة تفي على نحو أفضل بحاجات البلدان بعد انتهاء الصراع. وفي تلك الأثناء يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل العمل على ترشيد نهجها ودمج مواردها وقدراتها وتقديم استجابة واحدة وشاملة إلى الحكومات والسكان الذين نحن مدعوون إلى مساعدتهم. وذلك من شأنه أن يمكن منظومة الأمم المتحدة أيضا من المحافظة على مستوى الاهتمام السياسي الذي تقوم الحاجة إليه ومن الاعتماد على تمويل الجهات المانحة بطريقة منسقة. وإصلاح أو تشكيل قطاعي الأمن الوطني والعدالة يتطلب التزاما طويل الأمد. واتخاذ الأمم المتحدة لنهج واحد هو الطريق الأمثل يقينا لضمان تماسك واستدامة هذه الجهود بعد مغادرة حفظة السلام للبلد بوقت طويل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غوينو على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس سأعطي الكلمة لثلاثة أعضاء في المجلس، يليهم عضوان ليسا من أعضاء المجلس. سأتبع هذا الترتيب بالتناوب حتى استنفاد قائمة المتكلمين.

أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق لتمكين المجلس من القيام بعمله بسرعة. والوفود التي لديها بيانات طويلة يرجى منها أن توزع نصوصها كتابة وأن تقدم نسخة مختصرة حينما تتكلم في قاعة الاجتماع.

وكتدبير للاستعمال الأمثل لوقتنا بقصد السماح لأكبر عدد ممكن من الوفود بأخذ الكلمة لن أدعو المتكلمين على نحو فردي إلى شغل مقاعدهم إلى جانب الطاولة أو إلى استئناف شغل مقاعدهم إلى جانب القاعة. حينما يأخذ متكلم الكلمة سيجلس موظف المؤتمرات المتكلم التالي المدرج في القائمة إلى جانب الطاولة.

أشكر المشاركين على تفهمهم وتعاونهم.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن الارتياح الخاص لوفد البرازيل بمشاهدتكم، السيد الوزير، ترأسون عمل مجلس الأمن بشأن هذا البند الهام الذي يأتي تناوله حسن التوقيت. وأنا ممتن أيضا لوفد اليونان على ورقة المعلومات الأساسية بالغة الفائدة التي شكلت أساسا لمناقشاتنا اليوم.

جلسة مجلس الأمن هذه تقدم الدليل الناصع على الوعي الدولي المتنامي بالحاجة إلى تعزيز قدرتنا على الاستجابة إلى الأزمات الإنسانية الدولية. مما يسر البرازيل أن ترى مفاهيم من قبيل منع الصراع وبناء السلام نشأت قبل حوالي عشر سنوات تدرج على نحو راسخ في جدول أعمال الأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة، وعلى نحو خاص مجلس الأمن، يجب عليها أن تتكيف مع الوقائع المعاصرة وأن تكون مهيأة على نحو أفضل، على الصعيدين المؤسسي والمفهومي، بقصد أن تتصدى على نحو واف بالغرض للتحديات والتهديدات المعاصرة السريعة الاستفحال. وهذه الأفكار من المحتمل أن تتجلى في القرارات الهامة التي ستتخذها حكوماتنا في الأشهر القادمة حتى نهاية ٢٠٠٥. والبرازيل ملتزمة التزاما راسخا بهذه الفرصة، فرصة القيام، بطريقة شاملة، بتحسين الآلية الأمنية الجماعية، مما يجعلها أشد فعالية ونجاعة.

وجهود مجلس الأمن لكسر حلقات الصراع ولمنع حدوث حالات الانتكاس في سياق الأزمات الإنسانية كانت لها آثار مختلطة في السنوات الأخيرة. ولذلك من المهم النظر إلى الدروس المستقاة من أجل تحديد هوية الاستراتيجيات الرابحة، وأيضا العيوب، في نهجنا، كما اقترح ذلك وفدكم، السيد الرئيس. أولا – وذلك لا يمكن أبدا المبالغة في بيانه — يجب علينا أن نقاوم الإغراء باتخاذ سياسات مؤداها أنها تناسب كل الحالات.

وتتسم كل حالة بفروق ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية وأحيانا دينية. والمعلومات متطلب رئيسي ويمكن للمجلس يقينا أن يستفيد من الآراء في مختلف الحالات، ليس فقط من الأمانة العامة، كما نفعل، ولكن أيضا من فرادى الدول الأعضاء، وخصوصا تلك من المناطق المتضررة ومن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية على نحو مباشر.

وثمة جانب ثان، وهو الاعتراف بتعقد المهام التي سيتم الشروع فيها. إن المسائل التي ينظر فيها المجلس تميل الى إظهار أنه، بالتوازي مع الجهود ذات الاتجاه الأمني، ينبغي إيلاء الاهتمام المتزايد بالضرورة لتشجيع المؤسسات الديمقراطية والحوار والمصالحة الوطنية وأيضا للتصدي للجذور الاجتماعية والاقتصادية للصراع. ولذلك أيدت البرازيل ودول أخرى طيلة سنين التنسيق الأكبر والأكثر انتظاما بين المجلس وأجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة وأيضا مع جهات فاعلة دولية أخرى.

ونعتقد بأن السلام في نهاية المطاف يتوقف ليس فقط على القطاعين السياسي والأمني، ولكن أيضا على التنمية الاقتصادية بإقامة العدالة وعلى توفير تساوي الفرص للجميع. ولذلك ينبغي لنظام فعال جماعي أن يكون قائما على رؤية شاملة مستدامة على الأمد الطويل. والإنشاء المقترح للجنة لبناء السلام تضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، وأيضا جهات أخرى ذات مصلحة، يمكن أن يساعد في ردم الفجوات المؤسسية التي نواجهها في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. ونحن نؤيد يقينا المناقشة الجارية بشأن المسائل المتعلقة بالانتقال وبشأن الحاجة الى تناول التمويل وفجوة التخطيط الإستراتيجي بين الإغاثة والتنمية، وبخاصة في بيئات ما بعد انتهاء الصراع.

إن غلبة سيادة القانون وتعزيز قطاعات الأمن الوطني وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج يمكن أن تكون

محفزة على تشجيع التنمية الاقتصادية وإقامة العدالة. والملكية الوطنية لعملية الانتقال من نهاية الصراع الى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة حاسمة. وبلدي ملتزم بإنشاء صندوق للديمقراطية في الأمم المتحدة.

في حالات انتهاء الصراع من الضروري ابرام مواثيق وطنية، تعزز الشمولية والمشاركة. وترتيبات كهذه ينبغي أن تناقش بحرية وأن ترمي الى الاستقرار الطويل الأمد. والمؤسسات التي ستنشأ ينبغي أن تقوم على أساس الحل التوفيقي والمصلحة المشتركة.

وسيادة القانون يجب أن تكون متفقة تماما مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان، ويجب الاحترام التام لحقوق الضحايا والجماعات الضعيفة. وفي بيئات انتهاء الصراع الهش يبدو أنه مما لا غنه عنه قيام نظام قضائي مستقل ونزيه ومساءل وفعال.

ولا يمكن تحقيق نتائج ملموسة إلا بتوفر الموارد المالية الضرورية والأفراد ذوي الأهلية العالية من أجل استثمار قوي في اقامة العدالة وسيادة القانون. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي إعطاء مزيد من الموارد لمكتب المندوب السامي لحقوق الإنسان من أجل العمل مع البلدان بقصد تعزيز المؤسسات التي تنادي بسيادة القانون.

وخلال السنين طبق المجلس مختلف الطرائق في تعزيز العدالة والتصدي للانتهاكات بقصد تحقيق المصالحة. وتتضمن هذه الطرائق تقوية المحاكم المحلية، ودعم لجان تقصي الحقيقة، وإنشاء المحاكم الدولية، ودعم إنشاء المحاكم المختلطة والإحالة على المحكمة الجنائية الدولية. ومع ذلك فإن القوى المحركة تختلف في كل تجربة. الملكية المحلية والمشاورات المحلية حاسمة، كما أكد الأمين العام هذا الصباح. وقد تتطلب المصالحة الحقيقية إقامة توازن حساس بين قيمة العدالة وقيمة السلام مهما كانت صعوبة تحقيقهما.

وإصلاح القطاع الأمني عن طريق إعادة بناء وتدريب القوات العسكرية وقوات الشرطة المدنية ضروري أيضا. والمساعدة الأجنبية — سواء كانت مالية أو فنية أو كلتيهما — يمكن أن يتضح أنها مفيدة وإيجابية. ولكن محاولاتنا ينبغي أيضا أن تسعى الى التيقن من أن قوى الأمن، من قبيل المؤسسات الحكومية على أي مستوى آخر، حساسة حيال الآراء الأوسع للمجتمع. والأهم هو أنه ينبغي أن تكون خاضعة بجلاء للرقابة المدنية.

إن نشاطات نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج بالوانها المختلفة، بما في ذلك إعادة التوطين والإعادة الى الوطن، مسألة ذات أهمية كبيرة. والمكونات الرئيسية لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج ينبغي أن تمول من الميزانية المقدرة لعمليات حفظ السلام بقصد ضمان التمويل القابل للتنبؤ به. وبالإضافة الى ذلك ينبغي القيام بالمزيد لتحسين التنسيق فيما بين الوكالات والمؤسسات المعنية بمختلف مراحل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي الحقيقة أن برامج هذه الأنشطة تبقى ناقصة التمويل، وبخاصة في طور إعادة الإدماج. وتبين التجربة أن البدائل الفعالة للبقاء ينبغي أن توفر للمحاربين السابقين. وبهذا المعنى نؤكد على أهمية المشاريع ذات الأثر السريع في الميدان التي يمكن أن توفر لهم الإسكان الذي يمكن تحمل كلفته. وتوفير هذا الإسكان عنصر أساسي لبناء السلام. وإعادة الإدماج في الحياة المدنية لن تكون فعالة إلا إذا وفرت الظروف التي تمكن المحاربين السابقين من العيش في ظل السلامة ومن المشاركة في العملية السياسية ومن القيام بأنشطة اقتصادية تفضي الى فوائد اجتماعية.

وكما بينت في البداية لدى المجلس سجل مختلط في القيام بتلك الأنشطة. أود أن أضيف أن ذلك ليس بالضرورة ذنب المجلس نفسه، ولكنه عرض من أعراض نواقص بنية غير وافية بالغرض ترغب الآن الدول الأعضاء في تصحيحها.

وبالنظر الى الحاجات الراهنة في هذا الميدان، نعتقد أيضا بأن الدول التي في وسعها أن تقدم المساعدة ينبغي لها أن تسعى الى صياغة سياسات جديدة وأن تنشئ أو تجدد موسساتها المحلية لهذا الغرض. والمشاركة المعززة من جانب أكبر عدد ممكن من الدول في هذه العملية من شأنها أن تكون لها آثار مفيدة، بما في ذلك أثر توفير خيارات للبلدان التي تتم مساعدتها. وذلك ميدان يمكن أن ينشأ فيه التعاون الدولي بمشاركة الأمانة العامة، بما في ذلك برامج ووكالات الأمم المتحدة المختصة.

ووفد بلدي شاكر لهذه الفرصة، فرصة التصدي، بمعنى أوسع، للتحديات التي يتعين على مجلس الأمن أن يتصدى لها في عمله اليومي. هذه مهمة يجب على مجلس الأمن أن يقوم بها ابتغاء التقيد بولايته، ويجب أن نكون على استعداد بما في الكفاية بقصد الأداء على نحو فعال.

السيد عثمان (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية بأن أرحب بكم بيننا، السيد الوزير، وبأن أهنئ بلدكم ووفدكم على القيام بتنظيم مناقشة بشأن مسألة بالغة الحساسية حملت الظروف مجلس الأمن على تناولها: الأزمات الإنسانية التي تولدها الصراعات المسلحة. وأشكر أيضا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية بالغة الأهمية.

خلال السنوات الخمس عشرة المنصرمة مر العالم بتجارب الصراعات البالغة الخطورة التي مزقت حيوات عشرات الملايين من الأفراد، مسببة تحركات سكانية واسعة النطاق ومعرضة ملايين النساء والأطفال لمختلف أنواع الأخطار ومحدثة أزمات إنسانية لا تحتمل. وبالنظر الى هذه الحالة فإن الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمين العام، تقع مسؤولية على كتفها وعليها أن تؤدي دورا، مع الوكالات والمؤسسات المختصة في هذا الميدان.

ولذلك، فان مخاطبة الأمين العام للبعد الإنساني للأزمات والصراعات عن طريق حفظ السلام وبناء السلام تطور يجب علينا أن نرحب به. ويسرنا أيضا الإقرار بأن التنسيق فيما بين القطاعات السياسية والإنسانية والعسكرية والاجتماعية – الاقتصادية ضروري في منع الصراع وإحلال السلام الدائم.

إن أزمات السنوات ال ١٥ الماضية بينت أن الانتقال بين طور التدخل من جانب المجتمع الدولي وطور إعادة التأهيل والانتعاش وإعادة البناء يمكن أن يكون هشا وأحيانا غير واف بالغرض. وعلى الرغم من وجود حالات هي مدعاة للارتياح فيما يتعلق بالتقدم المحرز في العمليات الانتقالية يجب علينا أن نلاحظ أن هناك حالات أخرى لم تكن الجهود فيها ناجحة نجاحا تاما، وخصوصا في الميادين الرئيسية الثلاثة التي نناقشها اليوم: سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي ذلك الصدد، من المهم صياغة إجراءاتنا العامة المتعلقة بإدارة حالات ما بعد الصراع من خلال استراتيجيات متكاملة. ويستطيع مجلس الأمن، بل ويجب، أن يؤدي دورا رائدا لدى صياغته لولايات بعثات حفظ السلام. وينبغي لهذه الاستراتيجيات أن تتضمن دعما واسع النطاق لعمليات التدخل الاجتماعية والاقتصادية الرامية إلى منع تجدد الصراع، وكذلك لإصلاح قطاعي الأمن والعدالة الانتقالية، وخفض كميات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ونزع سلاح وتسريح المقاتلين السابقين، وحماية المدنيين، ولا سيما الفئات الاجتماعية الضعيفة.

إن استعادة وتعزيز سيادة القانون، والحكم الرشيد، والنهوض بحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإفلات من العقاب، واحترام القانون الإنساني الدولي، والنهوض بثقافة السلام والتسامح، ما زالت جميعها تتسم بأهمية أساسية.

كذلك، فإن تعزيز قطاعي الأمن والعدالة في حالات الأزمات أو الخروج من حالات الصراع يتسم بأهمية حاسمة. علاوة على ذلك، من الأهمية بمكان التأكيد على بعد التنمية في بناء السلام لدى البلدان التي تعصف بها أزمات أو الخارجة من الصراعات، فضلا عن تأسيس علاقة بين التنمية وبناء السلام، وهي مهمة تقع على عاتق منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وفي هذا المجال، نشدد مرة أخرى على الحاجة إلى دراسة متعمقة للأسباب الجذرية للصراعات والأزمات الإنسانية التي تعصف بالكوكب الأرضي، ولا سيما في القارة الأفريقية، وعلى ضرورة العمل من أجل احتوائها. ونود التأكيد من جديد، في ذلك الصدد، على الدور الأساسي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، سواء في منع نشوب الصراع أو في بناء السلام.

وما زال تنفيذ نهج شامل لمنع نشوب الصراع هو السبيل الأنجع، وبدون شك، الأقل كلفة لتجنب المآسي الإنسانية الناجمة عن الصراعات. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوخى الحذر باستمرار وأن يكون على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم إلى البلدان المعرضة للخطر. ويجب أن يكون هذا الدعم خاضعا للتنسيق وأن يكون متعدد الأبعاد. ولا بد لهذا الدعم أن يأتي في الوقت المناسب وأن يستمر حتى يزول التهديد بشكل نهائي.

ولكن بالرغم من أن مجلس الأمن له دور يؤديه، إلا أنه لا يستطيع بحكم ولايته أن يفعل كل شيء وفي كل مكان. وفي رأينا أن لجنة بناء السلام، التي تجري الآن مناقشة دورها وولايتها ومكانها في المنظمة، قد تكون الهيئة المناسبة لوضع وتنفيذ الاستراتيجيات الخاصة بالتصدي لحالات ما قبل وما بعد الصراع، بما في ذلك جوانبها الإنسانية، وذلك بطريقة متسقة ومتكاملة. ويعبر وفدي عن استعداده للمساهمة في هذه المناقشة على نحو منفتح وبناء.

وأخيرا، نود أن نشكر وفد اليونان على إعداد مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا اليوم والذي يحظى بتأييدنا الكامل.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم، السيد الوزير، بشكر وفدي لكم، على إجراء هذه المناقشة عن موضوع التحديات والدروس المستقاة والطريق في المستقبل بالنسبة لمجلس الأمن في ما يتعلق بالتصدي للأزمات الإنسانية. وفي رأينا أن مجلس الأمن ينبغي أن يتعلم من تجارب الماضي لأجل المساهمة في صون السلام.

ومن الملاحظ، مع الأسف، أن السنوات الأخيرة قد شهدت زيادة مفاجئة في عمليات حفظ السلام وفي تعقيد ولاية هذه العمليات، حيث توجد الآن محاولة لتضمين عناصر مستحدثة ترمي إلى تهيئة بيئة أكثر أمنا واستقرارا. وأصبحت العناصر من هذا القبيل جزءا من الجيل الجديد لعمليات السلام بهدف تجنب عودة أعمال العنف، وذلك عن طريق استراتيجية وقائية ترمي إلى ردع المحاربين السابقين وإقناعهم بأن من الصواب إعادة إدماجهم في مجتمع ديمقراطي.

ويتطلب هذا النهج أن يتمكن جميع الشركاء في العملية من الموافقة على خطة ملموسة توفر لهم سبل التعاون، ويوجد عدد كبير ومتنوع من الجهات الفاعلة المنخرطة في عملية بناء السلام، مما يضيف عنصر تعقيد آخر يجب أن لا نتجاهله، وهذا أمر يتعذر اجتنابه.

ومما لا شك فيه أن المجتمعات الوطنية تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن البحث عن السلام. ولكن الدول التي تعاني من الفقر المدقع الذي يصيب سكانها، ومن

ضعف القدرات المؤسسية على الخروج من دوامة العنف، تصبح المساعدة الدولية بالنسبة إليها ليست ضرورية فحسب، بل حاسمة أيضا. وفي هذا السياق، نرى أن مجلس الأمن له دور أساسي في وضع وتنفيذ عملية السلام. ومن وجهة نظرنا، فإن لمجلس الأمن وظيفة هامة في تنسيق جهود جميع الجهات الفاعلة وتجنب الازدواجية غير الضرورية، وذلك لأجل تحقيق القدر الأكبر من الكفاءة لمبادرات السلام.

إن مصلحة المجتمع الدولي في التصدي للأسباب الجذرية للصراعات تعبر عنها الأنشطة الحالية للأمم المتحدة، المنفذة في العديد من عمليات حفظ السلام، والمتصلة بمسائل سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إننا نعتبر أن تعزيز مؤسسات سيادة القانون تعد وسيلة متميزة لتحقيق العدالة في مجتمعات عانت طويلا من الإفلات من العقاب. ونعتبر أن إصلاح مؤسسات الشرطة والهياكل المسؤولة عن القانون والنظام ضروري لضمان بقاء مكافحة عدم الشرعية والتعسف في إطار المعايير الدولية والاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ونعتقد أيضا أن عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مجتمعات اتسمت بالتعصب سوف تساعد في بناء الثقة وفي تشجيع إنشاء الآليات التي تيسر استعادة لحمة النسيج الاجتماعي.

إن جميع هذه المفاهيم ترمي إلى توسيع نطاق النهج التقليدي لعمليات بناء السلام. فلم يعد الأمر متعلقا بالتصدي لنشوب الصراع المسلح، بل بتحسين قدرة المجتمع ذاته على تحقيق المصالحة وتعزيز قدراته على التصدي لصراعاته بدون اللجوء إلى العنف. والتنفيذ المشترك والمنسق للبرامج في جميع هذه الميادين يحد من بعثرة الجهود المتواترة والمتوازية، ويمكنه أن يبني أساسا للاستقرار.

ونعتقد أن الأمانة العامة تستطيع أن تجمع خلاصة لأفضل الممارسات من أجل تسهيل عمل مجلس الأمن في المستقبل. وفضلا عن ذلك، فإن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، في دورتها المنعقدة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، قد شجعت الأمانة العامة على تطوير استراتيجيات متسقة وبعثات متكاملة للتخطيط المبكر على أساس الدروس المستقاة. إن الدروس المستقاة من البعثات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وتيمور – ليشتي، وكوسوفو، وسيراليون، وكوت ديفوار وهايتي قد تكون ذات أهمية بالغة. والتحليل الذي تقدمه البعثات الفنية لتنظيم الشروع في عملية سلام من الممكن أن تتضمن تقييما مبكرا لوضع الأجهزة المحلية للقضاء والمؤسسات الإصلاحية والشرطة، الأمر الذي سيمكن البلدان المساهمة بقوات من رؤية صورة شاملة للمسائل التي تقتضي العناية العاجلة.

انطلاقا من هذا المنظور، ينبغي أن تستخدم إمكانيات مراكز التدريب الإقليمية للخوذ الزرق استخداما كاملا من أجل نشر الأفكار والمفاهيم الجديدة بشكل أفضل حول العمليات المتعددة الأبعاد، وكذلك لإدماج الآراء والمعارف المحددة للثقافات والمناطق الجغرافية المختلفة.

ونعتقد أن التطور المستمر في التوصل إلى معايير موحدة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سيكون مفيدا للغاية في التحضير للأنشطة في هذا الصدد. كما نعتقد أن إدراج جميع النساء والأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بهم، في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ينبغي أن يشكل جزءا من تلك المبادئ التوجيهية الموحدة. وينبغي أن نوفر التمويل المبكر والذي يمكن التنبؤ به لجميع عناصر العملية بوصفه وسيلة مضمونة لجميع الأطراف الفاعلة المشاركة.

وكما ذكرنا في مناسبات أخرى، يؤيد وفدي بقوة اقتراح الأمين العام بإنشاء لجنة لبناء السلام تكون مسؤولة عن إجراء تحليل مفصل لكل هذه المسائل الحساسة والهامة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه تقع على عاتق الدول مسؤولية الالتزام بالتماسك والعزم في اعتماد تدابير بناء السلام. ولذلك، يجب تأييد القرارات التي يتخذها مجلس الأمن حول هذه المسألة وتيسيرها داخل الأمم المتحدة – على سبيل المثال في اللجان ذات الصلة التابعة للجمعية العامة – وفي الوكالات التي تشكل جزءا من المنظومة. وفي هذا السياق الأخير، نعتقد أنه يجب تشجيع مشاركة المؤسسات المالية الدولية، حيث يمكن أن تكون حاسمة في نجاح عملية السلام – بالرغم من أنه في كثير من الحالات تؤدي الشروط الصارمة التي تفرضها تلك المؤسسات إلى فشل جهود إعادة التعمير والتنمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر وزير خارجية اليونان، السيد بيتروس موليفياتيس، ووفده على اقتراح عقد مناقشة مفتوحة بشأن المشكلة الحالية الهامة عن الأزمات الإنسانية.

مما لاشك فيه أن الأزمات الإنسانية التي تواجه مجلس الأمن تُعزى في معظمها إلى انتشار الصراعات الأهلية في أعقاب الحرب الباردة. وفي الواقع فإنه، منذ انتهاء الحرب الباردة، نشب ما يزيد على ٣٣ صراعا أهليا داخليا، أو نشبت من جديد، وتسببت بحدوث خسائر في الأرواح تزيد على خمسة ملايين شخص، وتركت ما يقرب من ١٧ مليونا من البشر لاجئين أو مشردين.

ونعتقد أن للمجلس ثلاث مهام رئيسية في مواجهة الأزمات الإنسانية. أولها منع حدوث الأزمة الإنسانية، وذلك يعني منع نشوب الصراع. والمهمة الثانية هي الرد على الأزمة. ويشمل ذلك التدابير الدبلوماسية وإجراءات الإنفاذ وفرض الجزاءات، وفي الحالات القصوى التدخل العسكري. والمهمة الثالثة هي إدارة عملية المصالحة وإعادة التعمير للبلد المنهار. وذلك يعني تحديث الاقتصاد وبناء أو إعادة بناء الديمقراطية.

وهناك درس يجب أن نتعلمه من الأزمات الإنسانية ألا وهو، كما قلنا، أنها تحدث نتيجة لصراعات أهلية يتسبب بها أساسا الاستبعاد الاجتماعي. ولذلك فليس من قبيل المصادفة أن معظم الأزمات الإنسانية التي ينظر فيها مجلس الأمن الآن تحدث في بلدان لم يزد الدخل الشخصي للفرد فيها بأكثر من ٢ في المائة على مدار الأعوام الثلاثين الأخيرة. وتلك البلدان – التي تشهد، بالإضافة إلى ذلك، انفجارا في النمو السكاني، ولا سيما بين سكان الحضر، ولا تصدر إلا المواد الأولية وتعاني من التخلف التكنولوجي الكبير – استُبعدت من التيارات العالمية للتجارة والاستثمار والابتكارات التكنولوجية. وبالتالي فقد اضطرت إلى الاستدانة لكي تشتري التقدم الذي لا تستطيع أن تنتجه. وبعبارة أخرى، فإنها تتحول تقريبا إلى اقتصادات وطنية غير قابلة للاستمرار.

ويجب أن نفهم أنه وراء الصراعات التي تسبب الأزمات الإنسانية تقف تلك الاقتصادات الوطنية غير القابلة للاستمرار، التي تتسبب بحدوث قدر كبير من الاستبعاد الاجتماعي، الذي يُزيد بدوره من تفاقم عدم الاستقرار السياسي والصراع العرقي والديني إلى حد تحويل البلد إلى دولة منهارة. وفي مواجهة تلك الحقيقة، من الضروري أن نتخذ في مجلس الأمن التدابير التي تعزز قدراته الوقائية لكي يستطيع أن يحدد، بالتنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع مؤسسات بريتون وودز، البلدان المعرضة لخطر التحول إلى دول منهارة. وينبغي أن يعمل مجلس الأمن

بمثابة آلية للإنذار المبكر لكي تستطيع البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي أن تحصل فورا على عناية مكثفة من المساعدات الاقتصادية والمالية من جانب المجتمع الدولي حتى يمكن تفادي وقوع الكوارث الإنسانية. ويمكن أن تركز تلك العناية المكثفة قبل كل شيء على الإعفاء من الديون وعلى زيادة كبيرة في حجم المساعدة المقدمة من أجل الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الأكثر إلحاحا، ومن ثم توفير الاستقرار السياسي.

ولأجل تحسين استجابة مجلس الأمن للأزمات الإنسانية، نعتقد أنه يمكن للأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس أن يتوصلوا إلى اتفاق شرف في ما بينهم بعدم استخدام حق النقض عندما يتعلق الأمر بأزمات تنطوي على جرائم ضد الإنسانية، مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتطهير العرقي والإبادة الجماعية. ويمكن لاتفاق الشرف هذا أن يعمل في الحالات التي يقدمها الأمين العام وتؤيدها تقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة. والفكرة هي أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يمكنهم أن يتعاونوا في مواجهة تنفيذ طلب من المجتمع الدولي، وذلك بعدم اللجوء إلى استخدام حق النقض ضد العمليات يقوم بها المجلس والتي يمكن أن تنقذ أرواح الآلاف من البشر.

ومع ذلك، فإن اتفاق الشرف هذا لن يؤدي إلى أي نتيجة إذا ما تم إضعاف قدرة مجلس الأمن في مجال بناء السلام أو إنفاذ السلام بسبب الافتقار إلى تجنيد القوات المطلوبة أو بسبب وجود أوجه قصور من جانب القوات التي يتم تجنيدها، وإذا لم يتم نشر قوات الأمم المتحدة على وجه السرعة.

لكل تلك الأسباب فإن مجلس الأمن، من أجل تحسين قدرته على الاستجابة للأزمات، ينبغي أن يؤيد توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، التي تطلب إلى تلك البلدان ذات القدرة العسكرية الأكبر أن توفر للأمم المتحدة كتائب احتياطية مستقلة على مستوى رفيع من الاستعداد والاكتفاء الذاتي. وربما تصل تلك القوات إلى حجم تشكيل فرقة كاملة.

أما بالنسبة إلى المصالحة وإعادة تعمير الدول المفككة، فينبغي لمجلس الأمن أن يكفل ألا تعني إعادة التعمير مجرد إعادة بناء اقتصاد غير قادر على البقاء يقوم على أساس تصدير السلع الأساسية الأولية ومع قدرات تكنولوجية منخفضة. وإذا فعلت إعادة التعمير ذلك، فإن الدولة المعنية لن تتمكن من التعويل على موارد وافية لسكان يتزايدون، وسيستمر الاستبعاد الاجتماعي في التسبب بعدم الاستقرار والصراع الأهلي والأزمات الإنسانية من جديد.

ولكن أهم جانب لدور المجلس في إعادة التعمير والمصالحة هو إنشاء مؤسسات ديمقراطية، ينبغي أن تبدأ على المستوى المحلي. والمهمة الأساسية الأولى هي إنشاء حكومات محلية ديمقراطية. ولا بد أن تصعد الديمقراطية من المستوى المحلي إلى مستوى المنطقة ومن مستوى المنطقة إلى المستوى الوطني. وبالتالي، فإنها ستنطلق من السكان إلى السلطات المحلية وسلطات الدولة.

ويمكن اليوم القول إن العمل الإنساني أصبح تقريبا النشاط الرئيسي للأمم المتحدة. وقد يبدو ذلك أمرا عاديا تماما بالنسبة لنا هنا، ولكن محللي العلاقات الدولية ينظرون إليه نظرة مختلفة جدا. وفي الواقع، فإن توسيع النشاط الإنساني في الأمم المتحدة يشكل، في نظرهم، دليلا واضحا جدا على إخفاق مجلس الأمن في إنجاز ولايته الرئيسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين لأنه غير قادر على منع نشوب الصراعات وتسويتها. ويؤمن المحللون بأن الأمم المتحدة تقوم بتوسيع عملها الإنساني لعدم توفر بديل أفضل.

وبطبيعة الحال، لا يعني ذلك أنه ينبغي ألا نتصدى للأزمات الإنسانية، ولكن نطاق وتكرار حصول الحالات الإنسانية المفجعة لا يمكن أن يجعلانا ويجب ألا يجعلانا ننسى أن العمل الرئيسي للأمم المتحدة ولمجلس الأمن هو المنع الفعال لنشوب الصراعات الأهلية والتصدي الكافي لها بغية تفادي وقوع الأزمات الإنسانية.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أذكر أننا، إذا لم نتخذ تدابير لتعزيز وظائف مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات و الأزمات الإنسانية والتصدي لها ، وإذا ظللنا نجري مجرد مناقشات مفتوحة، فإننا نخاطر بتكرار حوادث عام ١٤٥٣، حينما كان فلاسفة العقيدة، في بيزنطية، يجادلون عما إذا كان للملائكة نوع جنس في نفس اللحظة التي كان فيها جيش العدو يطرق أبواب القسطنطينية. ويجب ألا تشكل المناقشات التي نجريها هنا عائقا للعمل ولا ممارسات أو حوارات غير مثمرة؛ وبدلا من ذلك، يجب أن تشكل نظرة سريعة، لأن لدينا قدرا كبيرا من العمل للقيام به في دارفور.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٥. ويشكل جدول أعمال المجلس لهذا الشهر مؤشرا إلى المسائل الهامة المطلوب من المجلس أن يتناولها. ولا يساورني شك في أن تلك المسائل سينظر فيها بأكبر قدر من التأني في ظل قيادتكم الممتازة.

وإذ نتكلم للمرة الأولى هذا الشهر، أود أن أعرب، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن حكومة الهند وشعبها، عن تعازينا العميقة وتعاطفنا مع حكومة المملكة المتحدة وشعبها حيال المأساة الناجمة عن الهجمات الإرهابية التي وقعت في لندن. وإن تلك الأعمال التي تستحق الشجب تشكل جريمة ارتكبت ليس ضد المملكة المتحدة فحسب، بل ضد جميع البشرية. وسيبقى الرعب الذي وقع على لندن محفورا في الضمير الجماعي للعالم بوصفه إشارة إلى أن الإرهاب أصبح يمثل أحد أكبر التحديات في عصرنا. وهو أمر لا يقيده البعد والموارد، ولا تقيده الحدود، ولا يلتزم بأي قواعد متحضرة في إلحاق الدمار. ولا بد للمجتمع العالمي أن يهب موحدا لكي يتصدى بشكل حاسم لهذا التحدي الجماعي لسلام جميع البشرية وأمنها وتقدمها.

وأود أن أشكركم، سيدي، على تحديد موعد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن اليوم. وتشكل المشاركة المنتظمة لجميع الأعضاء في مناقشات المجلس بشأن المسائل الهامة قيد نظره خطوة صوب بلوغ الهدف المنشود لتحقيق المزيد من الشفافية والشمولية في أعمال المجلس.

إن موضوع مناقشة اليوم هو احد المواضيع التي ناقشها المجلس في عدد من المناسبات تحت مختلف التسميات. ولقد شارك وفدي في العديد من المناقشات المفتوحة بشأن مسائل ذات صلة وموقفنا حيال هذه المسائل معروف جيدا. وفي الأشهر الأخيرة، مكن النظر في هذه المسألة والمسائل ذات الصلة تحت عنوان إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة على أساس تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتقرير الأمين العام ''في جو من الحرية أفسح''، من الإعراب مجددا عن آرائنا بشأن الموضوع.

ونؤمن بأن موضوع هذه المناقشة ينتمي بشكل أكبر للجمعية العامة إذ أنه يدور حول أكثر من مسألة واحدة، مثل تطبيق القانون الإنساني، وسيادة القانون في حالات الصراع، وبناء قدرات الدول التي تمر بحالات صراع أو الدول الخارجة من الصراع. ولكنني أعتقد أنكم صححتم التوازن، سيدي، من خلال المثالية والمنطق اللذين كان لهما أثر لدى النظر في تلك المسائل، وهو أمر يمثل سمة للحضارة اليونانية والأسلوب الذي اتخذتموه لإدارة العمل. وإذا سمحتم

باستخدام استعارة مسيحية، فإنني، آمل، أن يبقى هذا العمل بوصفه صخرة تبنى عليها ممارسات عمل مجلس الأمن في المستقبل وأن يبقى نموذجا للمستقبل.

لقد أعربت الهند في العديد من المناسبات عن تحفظاتها حيال الرصد التطفلي وتوجيه الاتهامات بينما يجري تناول حالات محددة لحقوق الإنسان في فرادى البلدان. وهذا المبدأ ينطبق بنفس القدر على حالات انتهاك القانون الإنساني. ونبقى مقتنعين بالصلاحية الأساسية لإتباع نهج يقوم على أساس الحوار والتشاور والتعاون المفضي إلى إجراء تحسينات حقيقية في حالة تعالج فيها انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني بدون تدخل خارجي.

كما أننا أوضحنا في مناسبات سابقة أن أي مناقشة تستخدم غطاء لإضفاء الشرعية على ما يسمى حق التدخل الإنساني، أو لجعله عقيدة لنوع من أنواع النزعة الإنسانية العسكرية غير مقبولة. ونؤمن بأنه، في حالة الأزمات الإنسانية التي تتجلى في شكل الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، لا يمكن لأي كمية من المغالطات أن تحل مكان عدم توفر الإرادة السياسية بين الدول الكبرى.

وفي الواقع، هناك نمط مقلق جدا عادة ما يتم تجاهله أو عدم الإقرار به. وفي العديد من البلدان، فإن أطراف الصراع، بسبب الشك الناشئ الآن في أن المساعدة الإنسانية تحفزها الدوافع السياسية وفي أن الذين يتخذون الإجراء الإنساني ينحازون أيضا، إما أنها استهدفت الموظفين الإنسانيين أو الجهات التي يعملون لها أو رفضت منحهم إمكانية الوصول. ولا يمكن تبديد هذه المخاوف إلا إذا عادت المساعدة الإنسانية إلى جذورها ونظر إلى العمل الإنساني بوصفه عملا غير سياسي ومحايدا ويقدم بناء على الطلب، وفقا للمبادئ التوجيهية التي حددتها بشكل واضح جدا الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦.

ولسنا متأكدين إذا كان إجراء تحقيق في أسباب ارتداد البلدان إلى حالة الصراع من شأنه أن يخدم غرضا كثير الفائدة. وقد يوجد تنوع للأسباب التي تجر البلدان إلى حالة الصراع المسلح. ومن المعروف جيدا أن الحالات الانتقالية معقدة ومقتصرة على بلدان معينة. ولكن التنمية ستشكل، في رأينا، أكثر أداة فعالة وحيدة لمساعدة البلدان على عدم العودة إلى الصراع. ومن المسلم به على نطاق واسع أن تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان بعد انتهاء حالات الصراع يمكن أن يساعد على تحقيق استقرار الحالة وتوفير الوقت اللازم لبناء المؤسسات الوطنية.

إن قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٩ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة حث وكالات الأمم المتحدة ومجتمع المانحين، بالتنسيق مع السلطات الوطنية، على بدء تخطيط الانتقال إلى التنمية واتخاذ تدابير داعمة لذلك الانتقال، مثل بناء المؤسسات وبناء القدرات، من بداية مرحلة تقديم الإغاثة. ويشدد القرار على الحاجة إلى الاضطلاع بأنشطة انتقالية في إطار الملكية الوطنية من خلال تطوير القدرات الوطنية على جميع الصعد بغية إدارة عملية الانتقال.

ونشعر بأن منظومة الأمم المتحدة قاطبة يجب أن تنظر في قضية التنمية الوطنية بوصفها أولوية في حالات ما بعد الصراع. وينبغي أن تستهدف الجهود المبذولة تنمية القدرة الوطنية وتعزيز الملكية الوطنية.

ومن شأن البلدان في حالات ما بعد الصراع أن تستفيد أيضا من تشاطر الخبرات والمعرفة من بلدان نامية أخرى. وينبغي أن تشكل أساليب التعاون بين الجنوب

والجنوب، بما في ذلك أساليب التعاون الثلاثي، مكونا مهما للتنمية في البلدان التي تمر بحالة ما بعد الصراع. وينبغي تيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظم إدارة المعرفة، وأيضا تبادل الخبرة، وذلك لتمكين البلدان من أن تستفيد من خبرة البلدان النامية الأخرى.

وهناك فهم عام في ما بين الأعضاء اليوم بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل صامتا في حالة الانتهاكات الصارخة أو الفظيعة لحقوق الإنسان أو في حالات الإبادة الجماعية. ويمكن أيضا أن تنشب أزمة إنسانية نتيجة للمجاعة والجفاف والكوارث الطبيعية والأمراض المعدية والعديد من العوامل الأخرى. وينص الفصل السابع من الميثاق على أن المجلس له سلطة التدخل حينما يرى ذلك ضروريا. ومع ذلك، تتواصل الشكوك إزاء الموضوعية السياسية للقرارات التي تمكن الدول من اتخاذ إجراءات ضد دول أخرى على ضوء الأزمات الإنسانية.

السيد دنيسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسرنا أن نرحب بكم، السيد الوزير، في مقعد الرئاسة.

يكتسي موضوع اليوم أهمية في سياق أنشطة مجلس الأمن.وقد علمتنا التجربة أنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم وتسوية الصراعات الإقليمية على أساس نهج شامل.

ويتزايد تعقيد وتعدد أبعاد أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أحرزت المنظمة تقدما كبيرا في تسوية عدد من الصراعات المعقدة. وفي كل حالة، كان النجاح يرجع إلى حد كبير إلى المزيج الفعال من أدوات حفظ السلام وبناء السلام المتوافرة للأمم المتحدة والتنسيق الوثيق للمكونات العسكرية والسياسية والمدنية والإنسانية للعمليات.

إن كل حالة أزمة فريدة من نوعها في حد ذاتها.وليس هناك نمط يصلح لحفظ السلام بحيث يطبق في جميع الصراعات. فكل حالة تتطلب انتقاء مجموعة مثالية من أدوات حفظ السلام – سواء كانت الأمم المتحدة أو عمليات تحالف أو عمليات إقليمية. وهذا الجهد يجب هيكلته مع الالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة، الذي يحدد بوضوح الدور السياسي لمجلس الأمن في جميع مراحل عملية حفظ السلام، بدءا بصياغة الولاية وانتقالا إلى بناء السلام. ويعطي الميثاق وكذلك المعايير القانونية الدولية للمجلس القدرة على التصرف بالنيابة عن المجتمع الدولي، واتخاذ التدابير المناسبة لمنع أعمال الإبادة الجماعية أو إنهائها، وكذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وروسيا على استعداد للتعاون الوثيق مع جميع الشركاء الدوليين المهتمين لتعزيز الدور الريادي للأمم المتحدة في منع وتسوية الصراعات والأزمات الإنسانية، وأيضا لتعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة لصالح بناء أمن واستقرار عالميين دائمين.

ويؤيد الاتحاد الروسي مشروع البيان الرئاسي الذي أعده الوفد اليوناني والذي اتفق عليه جميع أعضاء المجلس.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة اليونانية على تنظيم هذه المناقشة. ونود أيضا أن نشكركم، سيادة الرئيس، على رئاستكم لهذه الجلسة اليوم. وهذه المناقشة متابعة مفيدة لتلك الجلسات التي عقدها مجلس الأمن في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه من هذا العام عن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة.

وتؤيد الدانمرك البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل المملكة المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن العديد من الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن هي رد على أزمة إنسانية سببها الصراع. ولحفظ السلم

والأمن الدوليين، فإن الهدف الرئيسي للمجلس هو حماية حياة البشر وحمايتهم من معاناة إضافية. وقد تم تحقيق هذا الهدف بالكامل في قصتي نجاح تدخلت فيهما الأمم المتحدة، وهما حالتا تيمور – ليشتي وبوغانفيل. وللأسف، لم تسفر تدخلات أخرى عن نفس النتيجة الإيجابية، حيث تتواصل المعاناة البشرية في أماكن مثل هايتي والسودان وكوت ديفوار.

ويجب أن نستهدف تحسين جهودنا لمنع البلدان من العودة إلى الصراعات. وما لم نتمكن من التصرف بسرعة في المرحلة التي تلي الصراع مباشرة، قد تفوتنا الفرصة ونفقد حياة المزيد من البشر.

وحتى في حال عدم وجود صيغة معيارية يمكن عن طريقها تسوية أي صراع، فبالتأكيد هناك قائمة على أساس الدروس المستفادة يمكن أن تساعدنا في أن نبدأ بداية جيدة. والدعامات الثلاث الواردة في ورقة المناقشة التي قدمتها الرئاسة لهذه المناقشة موجودة جميعها في القائمة. فسيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أجزاء حيوية في كل إستراتيجية لبناء السلام، حيث أنها تعالج الأسباب الرئيسية لمعظم الصراعات.

ومن أجل تحسين عملنا، يجب أن نضع استراتيجيات منفصلة لبناء السلام في كل صراع. وفي ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، يجب أن يتناول مجلس الأمن الاحتياجات الشاملة وأن يكفل إدراج العناصر الرئيسية للقائمة. وبصفة المجلس المشرف على قراراته، يجب دائما أن يكون مستعدا لإعادة النظر في الصراع على أساس نصائح هامة وأن يعدل ولايته طبقا لذلك.

ويعالج اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلام العديد من هذه الشواغل. فمن خلال الجمع بين الشركاء المحليين والإقليميين، والمانحين وموفري الأمن، يمكننا أن نخلق بيئة فريدة من نوعها لوضع استراتيجية لتحديد الأولويات بحيث تكون ممكنة التنفيذ ومستدامة في آن واحد. واسمحوا لي أن أعطي بعض الأمثلة لتوضيح الطابع التكميلي والمفيد للجنة بناء السلام في ما يتعلق بمناقشة اليوم.

وبينما لا يسع مجلس الأمن إلا أن يناشد المانحين تمويل أنشطة معينة، يمكن للجنة بناء السلام أن تحاول سد فجوات محددة، ونأمل أن تسدها. وفيما يدين مجلس الأمن عادة تهريب الجنود عبر الحدود، يمكن للجنة بناء السلام أن تناقش تدابير مفيدة لوقف ذلك مع الشركاء الإقليميين. ولئن كان مجلس الأمن يشجع مشاريع للكسب السريع، يمكن للجنة بناء السلام أن تجعلها جزءا من أولوياتها.

ومن الأهمية بمكان وضع أولويات شاملة إذا أردنا صون السلام وإيجاد حلول للأزمات الإنسانية. إذ أن الأسباب الجذرية للصراعات لا تزول بحفظ السلام فحسب، ولن تتحقق التنمية من دون أمن. ويتطلب ذلك الترابط انخراط العديد من الأطراف الفاعلة والأدوات الفريدة من نوعها لكل صراع بعينه. وأن ما يرتبط بكل صراع من تعقيد ومصالح وشواغل عديدة يتطلب من الأمم المتحدة أن تكون مسؤولة عن التنسيق.

وهناك مسؤولية يجب تحملها على كل مستوى. ومجلس الأمن هو أعلى مستوى لصنع القرار السياسي والاستراتيجي. فهو يتحمل مسؤولية اعتماد ولايات تسمح باتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق السلام المستدام. وبوصف لجنة بناء السلام هيئة استراتيجية أخرى – وهي أقرب خطوة من التنفيذ الفعال في الميدان، نتيجة لتكوينها – فيمكنها تنسيق القضايا المحددة بقدر أكبر من الفعالية وكفالة أن يكون لكل خطوة تتخذ حسابها في استراتيجية بناء السلام.

وفي نهاية المطاف، يظل العمل الذي تنجزه وكالات الأمم المتحدة في الميدان وكذلك الشركاء المحليون والإقليميون والمانحون الثنائيون والمساهمون الآخرون مركز الثقل. وكل الأعمال التي نقوم بها، وكل القرارات التي نتخذها، يجب أن تستهدف تحسين الحالة على أرض الواقع. والطريقة الوحيدة لقياس مدى نجاح جهودنا المشتركة هي بإدخال تحسينات على الحالة التي يعيشها البشر الذين نحن جميعا مسؤولون عنهم.

السيد باها (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): السيد وزير الخارجية، تشرفنا رئاستكم لهذه الجلسة الهامة، ونهنئ الوفد اليوناني على عقد مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن دور المجلس في الأزمات الإنسانية. وقد أثرتنا ورقتكم المفاهيمية والبيان الذي أدليتم به بشأن هذا الموضوع، إلى جانب بياني الأمين العام ووكيل الأمين العام غينو.

إن التطورات الأخيرة قد دللت على تزايد انخراط المجلس في التصدي للقضايا الإنسانية في إطار ولايته لحماية السلم الدولي وتعزيزه. ولذلك، فإن جلسة اليوم تنعقد في وقت مناسب وتكتسي أهمية خاصة.

وإننا نوافق على أن النهوض بسيادة القانون وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني ركائز أساسية ينبغي التصدي لها في مرحلة بناء السلام فيما بعد الصراع للتغلب على الأزمات الإنسانية والحيلولة دون استئناف الصراع. وبغية تفهم وتقدير أهمية التصدي لتلك الركائز الثلاث، يحسن النظر في الخبرات التاريخية لحالات الصراع التي طُلِب من المجلس أن ينظر فيها. فهناك العديد من الحقائق والدروس المستفادة من الأنشطة الماضية والراهنة لحفظ السلام وبناء السلام.

أولاً، كما قال وفد الاتحاد الروسي، ليست هناك حلول سريعة أو صيغة واحدة صالحة لمعالجة كل الصراعات. وتتفاوت الاستجابات تبعاً لحالات الصراع. وقد أشار وكيل الأمين العام إلى أفضل الممارسات والنماذج؛ ومن المفيد أن يتم تبادل تلك التجارب والخبرات.

ثانياً، إن الاستجابة في حالة الأزمات الإنسانية وتقديم المساعدة في تلك الأزمات التي تمز الضمير تتوفر بصورة فورية أكثر مما يكون عليه الحال في الأزمات الأخرى. وتكون الاستجابة والمساعدة في تلك الأزمات أكثر فعالية عندما تتطابق المصالح الإنسانية والاستراتيجية. وقد تحدث استجابات انتقائية، وهو ما حدث في الماضي بالفعل.

ثالثاً، يحسن أن تنبثق آليات وعمليات الاستجابة للأزمات الإنسانية عن عملية داخلية تستمد جذورها من تجارب محددة للمجتمع المعني. ولا يمكن إغفال الحقائق المعقدة للظروف الاجتماعية – الاقتصادية السائدة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، فإن مشاركة الأطراف الفاعلة المحلية أمر لا غنى عنه في تخطيط وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية والحيوية ذات الصلة بتلك الركائز الثلاث. والملكية المحلية تزيد فرص نجاح تلك المبادرات كثيراً.

رابعاً، إن التمويل الملائم والمرن وحسن التوقيت الذي يمكن من الرد السريع والدعم المستدام للبرامج ضروري لضمان التصدي للتحديات المبكرة في الحال ومراعاة الشواغل المتوسطة الأجل والأطول أجلاً بصورة ملائمة.

أخيراً، يجب أن يكون بناء القدرات المحلية جزءاً لا يتجزأ من أي رد. وإيلاء الاهتمام لبناء القدرات المحلية كانت له آثار إيجابية بالنسبة للتمويل، خاصة فيما يتصل بالعلاقات مع المانحين ووكالات المعونة. وتحديد الأولويات في تعزيز المؤسسات المحلية يشجع الأطراف الفاعلة المحلية على المشاركة في تصميم البرامج وتنفيذها. ويتجلى أثر ذلك في اقتسام صنع القرارات والمساءلة.

والدور الذي ينتظر مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية محفوف بالتحديات حافل بالفرص.

أولاً، إن الإبداع المؤسسي، على غرار ما أشار إليه الأمين العام، أمر مطلوب فيما يتصل بكيفية معالجة الأزمة. ويعني ذلك تعزيز التنسيق بين وكالات العمل الإنساني في مجالات مثل السوقيات والاتصالات لضمان مساعدة فعالة وناجعة ويمكن التنبؤ بها.

ثانياً، ينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز الدعم الذي يقدمه للمنظمات الإقليمية، لأنها تسهم في تدعيم الركائز الثلاث لعملية بناء السلام ما بعد الصراع.

ثالثاً، يمكن لمجلس الأمن أن يشرع في تقديم مساعدة مستهدفة للمجموعات الضعيفة مثل اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً والأطفال الجنود والمقاتلين السابقين والشباب العاطل عن العمل. وينبغي تطبيق أطر سياسية عريضة على مشاريع محددة مثل تطوير البنية التحتية.

رابعاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بدور هام في التأكد من أن سيادة القانون وعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإصلاح القطاع الأمني يتم معالجتها بطريقة متكاملة بغية تأكيد وتعزيز أهمية كل منها للأخرى وللهدف العام.

خامساً، لدى وضع ولايات بعثات حفظ السلام، ينبغي للمجلس أن يُضَمِّن قراراته أهدافاً ومهام واضحة للغاية لتحقيق الأهداف المنشودة في المجالات الثلاثة تلك، كل منها على حدة وفيما يتصل بارتباط كل منها بالأخرى.

لقد أقر مجلس الأمن بالصلة بين الأمن وحقوق الإنسان. وولايات حفظ السلام في كل من السلفادور وكمبوديا وأنغولا وليبريا وجورجيا قد تضمنت مكون حقوق الإنسان، كما أن حماية المدنيين قد تضمنها القرار ١٢٩٦ (٢٠٠٠)، في جملة أمور أخرى.

إن التحدي الذي يواجهه مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصورة عامة يتمثل في تحرير بعض الاستجابات والمساعدات الراهنة للأزمات الإنسانية التي تنشأ نتيجة للصراعات المسلحة وهو ما وصفه أحد الكتاب بـ ”التبشير السياسي“. وهناك دور أكثر مثالية للمجلس، أو ما أشار إليه الأمين العام: الحيلولة دون اندلاع الأزمات الإنسانية. وسيتطلب ذلك إيلاء الاهتمام بالأسباب الجذرية للصراع. ويمكن للجنة بناء السلام المقترحة أن تعزز قدرة المجلس على التعامل مع الأزمات الإنسانية في الإطار الأشمل لجهود بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد سافوا (تكلم بالانكليزية): السيد الوزير، أود أن أهنئ وفدكم على توليه رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. كما نشكر وفدكم على الوثيقة التي وزعت للاسترشاد بها في مناقشة اليوم.

لا يمكن إن نغالي بشأن القيادة ودور الرصد الذي يقوم به مجلس الأمن إبان كل الأزمات الإنسانية. وبغية مساعدة المجلس في إدارة هذه العمليات، لا بد من دعمه بمعلومات دقيقة ومستوفاة وبوحدة استخبارات وشبكة من الحلفاء.

ومن شأن وجود قاعدة واسعة للمعلومات أن يوفر للمجلس خططاً للطوارئ تغطي كل السيناريوهات وتيسر عملية صنع القرارات وتتيح التنبؤ بنقاط المواجهة العالمية المحتملة. وينبغي أن تمكن المجلس من إعداد خطط تشمل متطلبات الميزانية وتقدير متى تكون ممارسة الحق في الحماية لها ما يبررها.

وينبغي التعجيل بتدريب الشرطة والقوات العسكرية للدولة الناشئة بوصفها مسألة ذات أولوية، على ألا يتم ذلك

على حساب الأغلبية الفقيرة من خلال تدريب قوات الأمن نفسها التي كانت تزدريها وتطاردها في السابق. والانتقاء السليم مع حسن تفهم خلفيات المشاكل أمر ضروري لتنظيم برنامج تدريبي ناجح.

وفي حين أنه ينبغي أن توفر أفضل الممارسات والدروس المستفادة أساساً جيداً لإعداد برامج التدريب، لا بد أن تؤخذ المطالب والممارسات المحلية بعين الاعتبار أيضاً لضمان التملك وتلافي وجود مؤسسات تعبر عن التعاليم المذهبية لدولة أخرى. ولا بد من إحياء مصداقية الأمم المتحدة، وألا تنشر البلدان المساهمة بقوات إلا قوات جيدة التدريب وعلى درجة عالية من الانضباط كيما يتسنى تصويب أفضل الممارسات المتبعة في الماضي القريب وتحسينها.

وتوافق فيجي على ضرورة التملك الوطني لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج. ويجب أن تقرر الدول مدى المصالحة والحدود الزمنية لانقضاء المقاضاة عن الجرائم ومن يجب أن تشمله عملية إعادة الدمج. وكلما كان ممكناً، يجب أن يكون ثمة نهج من شقين يعطي الأولوية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتعامل مع اللاجئين. وينبغي التشديد على الملكية المحلية لهذه العملية، على أن تحترم بمجرد إضفاء الطابع المؤسسي عليها. ولا بد أن تقترن التدخلات الخارجية بتفهم الأسباب الداعية إلى اتخاذ ذلك القرار. ومع ذلك، يجب أن تقبل الأمم كل مكامن القوة وأوجه القصور في قراراتها.

إننا نؤيد بقوة مشاركة المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة في عملية السلام. ويجب الإصرار منذ البداية على الدعم من العناصر الفاعلة الدولية والمحلية والاتساق في تدفق معونة المانحين. ولدينا عمليات كهذه في جنوب المحيط الهادئ: عملية الأمم المتحدة في بوغانفيل، التي اختتمت أعمالها بنجاح، وبعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان (البعثة). ولئن كانت الأمم المتحدة لا تزال تقدم دعمها للبعثة، فإننا نرجو إيجاد طرائق للسماح لمعونة المانحين بالوصول بطريقة متسقة ومستدامة.

وتواصل البعثة الاضطلاع بدور في عملية بناء السلام في جزر سليمان. وتكمن مهمتها الآن في بناء سلام طويل الأمد وفي الحيلولة دون اندلاع مزيد من العنف أو تصاعده. ونود أن نعرف ما هو طول فترة الولاية التي تتطلبها بعثة ما لتحقيق وضمان سلام طويل الأمد. لا يمكننا تقديم الإجابة في هذه اللحظة. وربما عندما تعمل الأمم المتحدة ومنطقة جنوب المحيط الهادئ سوية في نهاية المطاف، سنجد أن البعثة، على الرغم من صغرها، قد تحتوي على الوصفة التي يمكنها أن توفر الأجوبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

السيدة جول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): تشاطر النرويج وجهات النظر المعرب عنها في البيان المدلى به باسم الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاسترعاء انتباه المجلس الى إحدى المسائل الهامة التي أشير إليها في ذلك البيان – المسألة التي تخص دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية، أي ''حيز الأعمال الإنسانية'' في البعثات المتكاملة.

لقد أشار الأمين العام في تقريره إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي في العام الماضي إلى تقلص حيز الأعمال الإنسانية، ونوه بالحاجة إلى استعراض ووضع إرشادات أوضح للتعاون والتنسيق المدني – العسكري. وإذ كان لذلك تأثير خاص على بعثات الأمم المتحدة المتكاملة، فإن النرويج قررت أن تشترك في تمويل دراسة أجراها خبراء مستقلون، وأعقبها مؤتمر جيد الحضور عن البعثات المتكاملة

عقد في أوسلو في نهاية شهر أيار/مايو. ولدينا توقعات كبيرة بأن الأمم المتحدة ستستفيد من الزخم القائم وتطور حلولا عملية للفرص والمشاكل التي تعرضها البعثات المتكاملة. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون نشيطا في هذا الصدد.

وعلى الجانب الإنساني، لا يزال هناك بعض التردد في ما يتعلق بالبعثات المتكاملة بسبب شواغل الحيز الإنساني والشعور بأن التكامل غالبا ما يكون مرادفا للتبعية. وهذا التصور قوي بصورة خاصة في المنظمات الإنسانية غير التابعة للأمم المتحدة، ولكنه موجود أيضا في هيئات الأمم المتحدة الإنسانية. إن دور هياكل التنسيق الإنساني في ما يتصل بالبعثة يمثل مسألة كبيرة. ولئن كان التكامل القوي قد يزيد التماسك داخل الأمم المتحدة، فإنه يجازف بتقويض موقف الأمم المتحدة حول التنسيق الإنساني الأوسع، كما كان الحال في ليبريا. ويبدو أن هناك وعيا متزايدا بأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ينبغي أن يكون موقعه خارج هيكل البعثات في حالات التوتر الشديد أو الصراع الحي.

ينبغي ألا يسعى المرء إلى نموذج قياسي لجميع البعثات. ومفهوم التكامل يمنح شعورا بالتوجيه، ولكنه لا يطرح حلولا تنظيمية واضحة. ولما كانت كل عملية ميدانية تواجه تحديات مختلفة، فإن ولايات البعثات والتخطيط لها وتصميمها يجب أن تتسم بالمرونة. وقد وجدت دراسة عن تكامل البعثات أن الشكل ينبغي أن يتبع الأداء الوظيفي. والعوامل الأساسية للنجاح تكمن في الاستمرارية والتكاملية بين مختلف أجزاء عملية ما للأمم المتحدة والعناصر الفاعلة الخارجية ذات الصلة. وهذا يجب أن يكون جزءا من البعثات منذ المراحل المبكرة للتخطيط وأن يتجلى في ولاياتها. وبصورة خاصة، ينبغي لمسائل الانتقال والتنمية أن تدرج أيضا منذ البداية المبكرة لعملية التخطيط.

لذا ينبغي لعمليات التخطيط لبعثة متكاملة أن تكون شاملة على أكبر قدر ممكن من البداية، وينبغي للمستوى الميداني أن يكون مشاركا فيها. ويجب مراعاة احتياجات وتوقعات السكان المحليين في كل المراحل. علاوة على ذلك، يتطلب التخطيط المتماسك تمويلا متماسكا. ومن الحاسم أن يكون التمويل متاحا لجميع عناصر البعثة في نفس الوقت. ومن وجهة نظرنا، من المنطقي أن تمول جميع الأنشطة المدرجة في ولاية البعثة من الأنصبة المقررة. وإن الحاجة الملحة إلى تمويل أفضل للأعمال الإنسانية واضحة جدا.

في الختام، أو أن أضيف صوتي إلى أصوات الذين رحبوا، مثل الاتحاد الأوروبي، بتقديم إحاطات إعلامية منتظمة إلى مجلس الأمن من جانب منسق الإغاثة الطارئة. إن البعد الإنساني أساسي إذا ما أراد مجلس الأمن أن يكفل ردا متماسكا وفعالا للأزمات من جانب الأمم المتحدة، مع مراعاة تامة لما يتركه عمله أو تقاعسه عن العمل من أثر على البشر في مناطق الصراع. لذلك يجب على المسائل الإنسانية أن تظل جزءا لا يتجزأ من جدول أعمال مجلس الأمن.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): يسر الوفد الصيني أن يرحب بكم، سيدي، وزير خارجية اليونان، في المجلس لترؤس مناقشة اليوم. ونود أن نعرب عن التقدير للأمين العام، السيد كوفي عنان، على بيانه، وكذلك لوكيل الأمين العام، السيد غينو، على إحاطته الإعلامية.

إن مفهوم الأزمات الإنسانية مفهوم واسع. وينبغي لمجلس الأمن، بصفته جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن السلام والأمن الدوليين، بالطبع، أن يضطلع بدور ريادي في منع الصراعات وإدارتها. إن منع وحل الصراع الفعالين، فضلا عن إعمار حالات ما بعد الصراع، تعد وظائف أساسية لمجلس الأمن في الاستجابة للأزمات الإنسانية. وينبغي للمجلس، في مهامه المستقبلية،

أن يولي اهتماما أكبر لمسألة كيفية مساعدة مناطق الصراعات في استعادة الاستقرار وكيفية إعادتها إلى الطريق نحو التنمية المستدامة بغية منع الانتكاسات إلى الصراع.

في هذا السياق، أود أن أطرح عددا من المسائل.

أولا، إن سيادة القانون والعدالة في إنفاذ القانون شرطان ضروريان للانتقال السلمي. ويعدان أيضا ضمانا أساسيا لتوطيد السلام الدائم. وفي المناطق الخارجة من الصراع، ينبغي كفالة أن تصبح سيادة القانون والعدالة جزءا لا يتجزأ من الجهد العام لتحقيق السلام والاستقرار، وحماية المصالح الأساسية للسكان المحليين وخدمة المصالح العامة للاستقرار الاجتماعي. وينبغي لكل المشاركين في جهود إعمار حالات ما بعد الصراع أن يلتزموا بمقاصد ومبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي المعترف بها دوليا، وينبغي أن يحترموا سيادة البلدان المعنية وسلامتها الإقليمية. وبتلك الطريقة وحدها يمكن اعتبار الجهود المعنية مبررة، وأن تكتسب مصداقية وثقة البلدان المتلقية، وأن تعزز بحق بناء السلام فيما بعد الصراع.

ثانيا، إن أغلب الأزمات الإنسانية تحدث في المناطق الأقل نموا وترتبط بشكل وثيق بالفقر والتخلف. وفي هذه المناطق، لا تعني نهاية الصراع بالضرورة وصول السلام. وعادة ما نواجه تحديات كبيرة في جوانب التمويل والتكنولوجيا ونقص الموارد البشرية. وينبغي للأمم المتحدة أن تحشد موارد دولية حسنة التوقيت وتقدم مساعدة تقنية، مضطلعة بدور أكبر في ذلك الصدد، بغية مساعدة البلدان المعنية في تنفيذ برامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتكثيف جهودها لتعزيز قطاع العدالة.

وينبغي للمجتمع الدولي، وبصفة خاصة الأوساط المانحة، في تقديم المساعدة للبلدان المعنية أن يحترم تماما التاريخ المحلي والتقاليد الثقافية والهياكل القانونية المحلية، وأن يحترم قدرة السكان المحليين على الإمساك بزمام الأمور واتخاذ القرارات، وأن يتجنب التورط في الصراعات الداخلية. وبدلا من إصدار الأوامر، ينبغي أن يوفر التوجيه بما يتمشى مع الوقائع والاحتياجات في الميدان. وينبغي أن ينصب التركيز على بناء قدرة المناطق المحلية وسكانها بدلا من فرض نموذج للحكم محدد مسبقا.

ثالثا، في الاستجابة للأزمات الإنسانية، ينبغي أن يعزز مجلس الأمن التنسيق والتعاون مع المناطق والمناطق دون الإقليمية المتضررة ليعين على تعزيز قدرتها على التعامل مع هذه الأزمات. وينبغي أن لا تكون القارة الأفريقية موضعا لتركيز أنشطة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات فحسب، بل ينبغي أن تكون أيضا موضعا لتركيز جهود المنظمة من أجل بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وينبغي ألا يكتفي مجلس الأمن بمساعدة البلدان الأفريقية المعنية على بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بل ينبغي أن يعزز أيضا المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة بتزويدها بالمساعدة اللوجستية والمالية والتكنولوجية اللازمة لتحسين قدرتها بشكل عام على بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وذلك بما يتمشى مع الحقائق الواقعة والاحتياجات المحددة في الميدان.

وتؤيد الصين إنشاء لجنة لبناء السلام، نرجو أن تبدأ عملها بأسرع ما يمكن. ونرجو أن تعزز هذه المبادرة جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتعمل على قيام سلام واستقرار دائمين. ومن شأن هذه اللجنة أن يكون لها تأثير مباشر على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتنسيق أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونرجو أن تتوصل الأطراف المعنية إلى اتفاق على تفاصيل هذه المبادرة بأسرع ما يمكن.

وتعرب الصين عن تأييدها للبيان الرئاسي الذي أعده الوفد اليوناني. ونشعر بالامتنان لهذا الوفد على جهوده.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ننضم إلى الآخرين في الإعراب عن امتناننا لكم يا سيدي الوزير على رئاستكم هذه الجلسة الهامة، التي تسعى لتعزيز الكيفية التي يواجه بها مجلس الأمن الأزمات الإنسانية في سياق صون السلام والأمن الدوليين. وهذا مجال يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبلدي ولأفريقيا. ولذلك فإننا مدينون بدرجة كبيرة للرئاسة اليونانية لاتخاذها هذه المبادرة المحددة الهدف. ذلك أن الفهم الأفضل للأزمات الإنسانية يشكل عنصرا هاما في منع نشوب هذه الأزمات والاستجابة لها وحلها.

والتحدي الرئيسي الذي يواجهنا فيما يتعلق بمنع نشوب الصراع والحد من تصاعد الأزمات الإنسانية يتمثل في التعامل مع التهديدات الموجهة للسلام والأمن. ويلزم أن نعترف بأن هذه التهديدات لا تشمل الحرب والصراع على الصعيد الدولي فحسب، وإنما تشمل أيضا العنف المدني، والجريمة المنظمة، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والفقر، والأمراض المعدية الفتاكة، والتدهور البيئي. وبرغم اعترافنا بأن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن، بما في ذلك الالتزام بالتصدي للأسباب الجذرية للصراعات العنيفة، فإن دعم المجتمع الدولي بأسره ومجلس الأمن أمر بالغ الأهمية.

وينبغي أن يستند الدور الذي يقوم به مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية إلى تأثير هذه الأزمات على السلام والأمن الدوليين. وينبغي النظر إليه ضمن إطار مسؤولية المجلس الأخلاقية والسياسية في ثلاث مراحل مترابطة، هي نشوء هذه الأزمات، والتصدي لها، وحلها. بيد أن العمل الإنساني وحده لا ينبغي أن يكون بديلا عن العمل السياسي اللازم.

وينبغي أن يكون مجلس الأمن ملما بالبوادر الأولى للأسباب الجذرية المتعددة للأزمات الإنسانية، سواء المصطنعة منها أو الناجمة عن كوارث طبيعية. ومن شأن هذه المعرفة أن تمكن المجلس من البدء في إجراءات مبكرة للحيلولة دون نشوب صراع واسع النطاق أو لاحتوائه. ويمكن للفقر والجوع، مقترنين بعوامل التدهور البيئي، أن يسببا الصراع أو يؤديا لتفاقمه. ومن بين الخيارات المتنوعة التي ينبغي أن تكون متاحة لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي بصفة عامة العمل الإنساني جيد التوقيت من قبيل توفير الأغذية والمساعدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لمساعدة الحكومات المعنية على مساعدة مواطنيها وحمايتهم. كما يمكن أن يؤدي الفقر والجوع إلى القيام بأعمال يائسة مثل جرائم العنف وإلى تيسير تجنيد الجنود الأطفال.

والأنماط المنهجية للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دلائل على قرب حدوث أزمة إنسانية وسياسية، تؤدي إلى ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وجرائم الإبادة الجماعية. ويجب على مجلس الأمن، بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، أن يتصدى في توقيت مبكر لانتهاكات حقوق الإنسان وأن يتخذ الإجراء الجماعي الملائم وفقا لولايته المحددة في الفصلين السادس والسابع من الميثاق.

ولقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن أهمية كبيرة في هذا الصدد. كما أن دور المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والإقليمية في منع نشوب الصراعات وحلها دور حاسم. إذ تتوافر لهذه الفئات المعلومات المستقاة من أرض الواقع ويمكنها أن تقدم المشورة الطيبة فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة، نظرا لدرايتها بالأراضي والحالات المعنية. واشتراكها يعزز امتلاك ناصية عملية السلام بغرض تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة في البلدان والمناطق المتأثرة.

وقد أصبح الآن من الممارسات المعتادة بعد نشوب الأزمات وإحلال السلام، تكوين بعثات متكاملة لحفظ السلام تشمل واجباتها توفير المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين. وينبغي ألا يغيب عن البال أن ضحايا التشريد من قبيل المشردين داخليا واللاجئين لا يحتاجون قبل تنفيذ عمليات السلام إلى المساعدة الإنسانية فحسب، بل يمكن أن يكونوا أيضا ضحايا ومصادر لزعزعة الاستقرار في البلدان التي تمر بهذه الحالات المتسمة بالتوتر. علاوة على ذلك، فمن الممكن لهم تعقيد مفاوضات السلام والعلاقات بين الدول المتجاورة. وينبغي أن يكون تقديم الحماية والمساعدة الدولية إلى هذه الفئات مسؤولية مشتركة، وينبغي أن تشكل حلول هذه المشاكل جزءا من اتفاقات السلام اللاحقة. وينبغي أن يبقي مجلس الأمن هذه المشاكل قيد نظره، لأن لها أهمية مباشرة للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتترانيا بوصفها دولة تقع في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا تعلم علم اليقين كيف يمكن أن تؤثر الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات في بلدان أخرى على التنمية في بلد من البلدان. فعبء اللاجئين الذي ننوء به هو من الأمور التي لا حل لها إلا بإقرار السلام والأمن في المنطقة. ويكمن هذا المسعى في صميم إعلان دار السلام الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يركز على السلام والأمن، والديمقراطية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية. ولن يتطلب إحراز التقدم والنجاح على جميع تلك الجبهات تصميم بلداننا فحسب، بل سيتطلب أيضا دعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن في سياق ولايته بالتعاون مع المنظمات الإقليمية. بيد أنه سوف يلزم تقييم القدرات الإقليمية وتعزيزها عند الاقتضاء.

والمرحلة التي تلي انتهاء الصراع مباشرة والانتقال من حفظ السلام والإغاثة إلى التنمية يمكن أن تكون لها اتجاهات مزعزعة للاستقرار ما لم يتم التصدي لها وإدارتها بشكل مناسب. ومن ثم فإعادة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم، ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم، والمسائل المتعلقة بالعدالة الانتقالية والحكم والمصالحة والتنمية ينبغي إدماجها على نحو شامل في العملية الانتقالية.

ويتعين على لجنة بناء السلام أن تتعامل مع هذه المسائل بعناية، حيث لم يتم التعامل معها من قبل بشكل متكامل. ولمجلس الأمن دور هام يؤديه في التعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والصناديق والبرامج، بما فيها الوكالات الإنسانية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وقد تكون الاحتياجات الإنسانية أثناء تلك الفترة أعظم عندما يكون العمل على إعادة بناء آليات إنتاج الأغذية والتكيف، واستعادة الخدمات الاجتماعية جاريا كجزء من عملية الإنعاش.

وينبغي أن تكون هناك عملية نقل يسيرة للمسؤوليات من مجلس الأمن إلى الجهات الفاعلة والشركاء الآخرين من أجل معاضدة بلد خارج من الصراع ومتجه نحو السلام الدائم والتنمية المستدامة. ولا بد لنا من ضمان التنسيق الكافي بين كيانات الأمم المتحدة، وكذلك مع المجتمع المدني، والحكومات الوطنية، والمنظمات الإقليمية، وأيضا مع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف في تلك الشراكة.

أخيرا وليس آخرا، إن حماية العاملين في الحقل الإنساني ما زالت تشكل تحديا مستمرا. فغالبا ما يذهب هؤلاء الأشخاص إلى مناطق الصراع قبل وصول حفظة السلام. وبدون أن تتوفر لهم الحماية يصبح العاملون في الحقل الإنساني ضحايا للمتمردين، وفي بعض الأحيان يستهدفهم المتمردون من أجل الحصول على الغذاء والمال

والسيارات. ولذلك ينبغي أن يكون أمن هؤلاء أيضا موضع اهتمام مجلس الأمن.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يقدر حضوركم، سيدي، في مجلس الأمن اليوم لرئاسة هذه المناقشة الهامة. ونرحب بمبادرتكم للنظر في دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية، مع التركيز على المسائل المتعلقة بقطاع الأمن. إنها مناقشة حسنة التوقيت فضلا عن كونها تشحذ الأفكار.

في مذكرتكم حول هذه المناقشة، اقترحتم ثلاث مسائل رئيسية، هي: سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كمسائل تقتضي اهتماما خاصا من أجل تحقيق السلام الدائم في مراحل ما بعد الصراع. ونحن نتفق مع وجهة نظركم. فعندما تنجم عن الصراع أزمة إنسانية خطيرة، كتدفقات اللاجئين والمشردين داخليا، فإن الرد الأول من جانب العناصر الفاعلة الوطنية والدولية يركز على توفير الحماية والإغاثة الإنسانية العاجلة للسكان المتأثرين بالأزمة. وفي حالات انفلت فيها زمام القانون والنظام، وهو غالبا ما يحدث في حالات الحرب، فإن تلك العملية تصبح مهمة صعبة ومحفوفة بالمخاطر. ونحن ندرك ونحيي حقيقة أن العديد من العاملين الإنسانيين يقومون بهذه المهمة بتفان وشجاعة نادرين.

وفي أعقاب الانتقال من الصراع إلى مرحلة ما بعد الصراع بعد أن يتم احتواؤه، تصبح الاستجابة التالية هي اتخاذ التدابير الصحيحة للمساعدة على دعم السلم، ومن ثم منع تجدد الصراع. وإذا ما تمت استعادة سيادة القانون في مجتمع مرحلة ما بعد الصراع وإعادة البناء، فإن مخاطر عودة الصراع تكون قد انحسرت. ولذلك، عندما يتم نشر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، من المهم كفالة أن تتضمن ولاية البعثة منظور سيادة القانون والنواحي المتعلقة بالأمن.

وأثناء بسط سيادة القانون في كنف عمليات الأمم المتحدة للسلام، يصبح إصلاح قطاع الأمن، الذي يشمل جملة واسعة من مؤسسات ومنظمات الأمن العام الوطنية والمحلية، مهمة بالغة الأهمية. وقد تشمل تلك المؤسسات القوات العسكرية والشرطة والجهاز القضائي ونظام العقوبات وغيرها من هيئات الإدارة العامة المكلفة بحفظ الأمن. وكثيرا ما تصبح هذه الإصلاحات مهمة بالغة الحساسية، في ضوء التقاليد والقيم والأهداف. وفي ظروف كهذه، ينبغي لدور عملية الأمم المتحدة للسلام، الذي يمكنها وينبغي لها الاضطلاع به، أن يتم بحثه وصياغته بعناية فائقة لدى صياغة ولاية العملية.

ونعتقد بأن دور الأمم المتحدة في إصلاح قطاع الأمن ينبغي أن يصمم خصيصا لكل حالة بعينها، وأن تتم مناقشته في كل حالة على حدة. وعلى سبيل المثال، فإن الأمم المتحدة مترددة إزاء مسألة الانخراط في المساعدة العسكرية، وهي على حق في ذلك من وجهة نظرنا، حيث ينبغي ترك هذه المسألة للترتيبات الثنائية. ومع ذلك، فقد جادل البعض بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا ما في الإصلاحات العسكرية في ضوء العلاقة بين إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والدور الهام الذي تؤديه الجيوش الوطنية في قطاع الأمن. وهذه مسألة تقتضي المزيد من النقاش.

ولدى النظر في إصلاح قطاع الأمن، من المهم التسليم بحقيقة أن مساهمات كبيرة تقدم من خلال المساعدات الثنائية، ومن جانب الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي تعزيز دور الممثل الخاص

للأمين العام لضمان تحقيق التنسيق الفعال للجهود على نحو يكفل احترام تلك المساهمات أيضا.

وثمة علاقة وثيقة بين سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن من ناحية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من ناحية أخرى. ومن بين التحديات التي تواجه برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملية نزع سلاح الجماعات المسلحة غير الشرعية وإزالة التهديد على الأمن من جانبها. وبحكم خبرتنا الخاصة في أداء دور رائد في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان، فإننا نعتقد أن الشق الأساسي من العملية هو إقناع القادة العسكريين بأن العملية السلمية لا رجعة فيها وأنه لا يوجد بديل عن المشاركة في العملية السياسية من خلال الانتخابات. وفي الوقت ذاته، ينبغي التأكيد للمقاتلين بأنهم سيتمتعون بحماية القانون من أية أعمال انتقامية غير قانونية وغير عادلة. وبعد إعادة إدماج المحاربين السابقين في الحياة المدنية ينبغي توفير الحماية القانونية لهم ضد أي معاملة غير عادلة.

ومن الجلي أن هذه المسائل الرئيسية الثلاث – سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج – مترابطة بشكل وثيق وتشكل تحديا كبيرا لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ولذلك، فإن دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الملائمة في الميادين الثلاثة، وعلاقاتها مع المكونات الأخرى، كإعادة البناء والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع، ينبغي أن يدرس بشكل كاف أثناء عملية التخطيط لعملية السلام التابعة للأمم المتحدة. وبعد أن يتم إنشاء لجنة بناء السلام المقترحة، من المتوقع أن تجري مناقشة هذه المسائل، من بين أمور أخرى، بطريقة وافية ومنتجة.

إن التنفيذ الناجع لأنشطة المساعدة الأمنية في مجالات سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يتطلب نشر عدد كبير من الخبراء المدنيين، بمن فيهم القضاة، والمدعون العامون والمحامون، وكذلك أفراد الشرطة المدنية والمستشارون العسكريون. وفيما يتعلق بالشرطة المدنية والمستشارين العسكريين، عملت الأمم المتحدة على تطوير نظام للانتشار السريع، بدرجة كبيرة في أعقاب صدور التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي الذي يستحق الثناء.

ومن جهة أخرى، فإن النشر السريع للخبراء القانونيين وغيرهم من الخبراء المدنيين ما زال يواجه بعض الصعوبات، ويعود ذلك جزئيا إلى صعوبة إيجاد الخبراء المؤهلين، أو إلى عملية التوظيف التي تستغرق وقتا طويلا في إطار نظام التوظيف القائم. ونعلم أن إدارة عمليات حفظ السلام تعمل على إنشاء قائمة للمرشحين من أجل تحسين عملية التوظيف، ونحثها على استكمال تطوير هذه القائمة. وفي الوقت ذاته، نود أن نرجو من الأمانة العامة أن تيسر عملية تعيين ونشر المرشحين المؤهلين في الوقت المناسب. ونقترح أن تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بالنظر، من بين بدائل أخرى، في إمكانية تعيين وإيفاد خبراء مدنيين يعملون بتعاون وثيق مع الشرطة المدنية والعسكريين، على أن يتم ذلك بنفس الصيغة التي يعين فيها أفراد الشرطة والأفراد العسكريون.

أخيرا، نود أن نبرز نصيحة عمليه هامة أشرتم إليها، السيد الرئيس، في ورقة المناقشة التي أعددتموها، وهي الحاجة إلى إقرار أفضل الممارسات.

إن الأمن يهم الناس في حياتهم اليومية. ولدى النظر في أية مساعدة لقطاع الأمن، ينبغي أن نبقي في الأذهان الحاجة إلى كفالة أن لا يشعر السكان المحليون بأن قوانين

ونظم غريبة قد فرضت عليهم. وينبغي للأمم المتحدة أن تعرض على القادة والسكان المحليين مجموعة من البدائل وأن تفسح المجال لهم بأن يختاروا ما هو أنسب لهم. ومن هذا المنطلق ينبغي للأمم المتحدة أن تطور أفضل الممارسات، على أساس الدروس المستقاة من مختلف الأنشطة التي قامت بها حتى الآن.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد للمجلس أن اليابان ستستمر في تعاونها النشيط في المجالات الأساسية الثلاثة، بما في ذلك المساعدة في التدريب وإيفاد الخبراء المؤهلين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد رستم (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود سيدي الوزير أن أهنئكم وأهنئ حكومتكم على تقلد اليونان رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر وفدكم على اتخاذ مبادرة بحث دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية، وهو في الواقع مسألة هامة تعنينا جميعا. ونقدر حقيقة أن هذا يتم في مناقشة مفتوحة للمجلس وبمشاركة العضوية الأوسع للأمم المتحدة. كما نود الإعراب عن تقديرنا للرئاسة الفرنسية للمجلس في الشهر الماضي.

إن وفدي يقدر كاملا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحسين نظامها وللرد بفعالية على التحديات التي تتمثل في الأزمات الإنسانية الحادة. ورغما عن أن العديد من النجاحات قد تحقق، فإن عددا من الإخفاقات قد حدث حينما انهارت اتفاقيات السلام قبل وضعها موضع التطبيق الكامل، وسرعان ما ارتدت الدول إلى صراع بعد ذلك بقليل. وفي الكثير من الحالات، يخلق الصراع والعنف أزمات إنسانية. وتبقى طريقة استجابة الأمم المتحدة، بما فيها المجلس، لهذه الأزمات، مصدر انشغال رئيسي. وهذا يتطلب المزيد من المناقشة والتحقيق لكي يزداد تفهم المسائل الماثلة أمامنا اليوم.

إن ميثاق الأمم المتحدة ينيط بمجلس الأمن المسؤولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين، بالنيابة عن الدول الأعضاء. ويشمل هذا أعمال المجلس بصدد المسائل المتصلة بالأزمات الإنسانية التي حدثت فيها انتهاكات واضحة للقانون الدولي أو القانون الإنساني الدولي أو حقوق الإنسان في حالات الصراع التي تهدد السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي أو الدولي.

ويرى وفدي أن أي عمل يستهدف التدخل الإنساني فقط ليس له أساس في الميثاق أو في القانون الدولي. لذا يجب أن يكون من الواضح أنه بينما يوجد دور يؤديه مجلس الأمن، إلا أن استجابة المجلس يجب أن تنبني على أساس التفرقة بين الأزمات الناجمة عن حالات الصراع، وتلك الناجمة عن أسباب أخرى بما فيها الكوارث الطبيعية. وبينما يُمتدح العمل الذي يعالج الصراع، فإن مسؤولية مجلس الأمن تظل كفالة تجنب الصراع. ولذا تنشأ الحاجة قطعا للتعلم من الخبرة السابقة وللاستمرار في إيجاد سبل ووسائل تجنب الصراع. وتتجه مناقشات اليوم وجهة صحيحة.

نحن نعترف بأن المجلس يضطلع بمسؤولية بحث المسائل الإنسانية ذات الصلة بحالات الصراع، وأن المجلس قد اتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة مثل تلك الحالات. ولقد هيأ بحث المجلس لتلك المسائل أساسا لأعمال في ميادين حفظ السلام وبناء السلام ومنع العودة إلى الصراع. ونتفق في أن العودة إلى الصراع غالبا ما تتوقف على درجة ما إذا كانت المسائل الرئيسية في حالات ما بعد الصراع قد عولجت معالجة كافية أم لا، وهي تعزيز سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني، ونزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين

السابقين. ويؤيد وفدي وجهة النظر القائلة بأن هذه الأعمدة التي يقوم عليها أمن ما بعد الصراع يجب زيادة تعزيزها لكي يتحقق سلام طويل الأجل.

والواقع أن ماليزيا، خلال رئاستها للمجلس في تموز/يوليه ١٩٩٩ اتخذت مبادرة إجراء نقاش مفتوح حول مسألة نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين (انظر الوثيقة S/PV.4020) وما زلنا نعتقد بأن نزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين يظل جانبا هاما لبناء السلام وكذلك للجهود الشاملة لتحاشي الارتداد إلى الصراع. ومن الضروري المزيد من تنمية هذا الجانب، بالإضافة إلى تعزيز سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، لضمان وضع نوع من المعايير المشتركة أو الموحدة وللتأكد من أنه يمكن تطبيقها. ونحن نرحب بتبني أفضل الممارسات الناشئة من خبرات بعثات الأمم المتحدة السابقة التي أذن مجلس الأمن بها.

لقد ظلت ماليزيا مؤيدة للأعمال التي اتخذها مجلس الأمن بصدد الحيلولة دون وقوع كوارث إنسانية ناجمة عن حالات الصراع. كما نؤيد الجهود الرامية إلى التصدي لثقافة الإفلات من العقاب التي تتفشى في حالات الصراع. ونعترف بأهمية قيام المجلس في بعض الحالات بضمان وصول المساعدة الإنسانية وصولا آمنا وبدون عراقيل، وكذلك سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني وحرية حركتهم. وفي بعض الحالات، قد تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات مبكرة. إلا أنه يجب أن يعمل المجلس بناء على معلومات ذات مصداقية ويمكن الاعتماد عليها والتحقق من صحتها لضمان اتخاذ القرارات الصحيحة، وأن الإجراء الصحيح الذي يتخذ يتماشى مع الميثاق والقانون الدولي وأن تلك الأعمال تهتدي بمبادئ احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها.

وغني عن القول إن الأمانة العامة في حاجة إلى تعزيز قدرتها على الإنذار المبكر. ويجب أن تتوفر للأمانة العامة الوسائل الكافية لجمع المعلومات ذات المصداقية والتي يمكن الاعتماد عليها والتحقق من صحتها ولإجراء التقييمات الصحيحة لمنفعة مجلس الأمن وكل الدول الأعضاء. وباستطاعة الدول الأعضاء ذات القدرة أن تساعد، إلى حد ما، الأمانة العامة بالمشاركة بصورة منتظمة في المعلومات الحيوية ذات الصلة بتهديدات السلم والأمن. ويجب أيضا على الأمانة العامة أن تستمر في تجميع وتحديث مجمع معلوماتي عن كل الجوانب المتصلة بهذه المسألة يستخدمه أعضاء مجلس الأمن وعموم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة.

ومن المؤكد أنه يمكن دعم الدور الذي يؤديه مجلس الأمن بالمناقشة والحوار والمداولة في الهيئات الرئيسية الأخرى بالأمم المتحدة، وهي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومما يزيد من أهمية هذا الاعتراف بالصلات الوثيقة بين التهديدات والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي والحاجة إلى مواجهتها بصورة متكاملة، مع وضع الصلات بين التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان في الاعتبار. ونحن نتطلع إلى المزيد من المناقشات بصدد هذا الشأن وغيره في كل هيئات الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو ممثل فنزويلا إلى الإدلاء ببيانه.

السيد تورو هيميتز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالاسبانية): تود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تشير إلى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. لقد قال واضعوه ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ ولم يتحدثوا عن الدول والأمم فقط. لذا يجب علينا أن نصغي إلى صوت العنصر الاجتماعي – السياسي الفاعل الذي يعتبر، بعد قرون من التسلط الاستعماري، أول المدافعين عن التاريخ الحديث إذ أسس

الأمم المتحدة. ولهذا يجب التأكيد على أن دول الأمم المتحدة هي، بكل بساطة، أطراف فوضتها شعوبها ذات السيادة بتمثيلها، ومنحتها سلطة قابلة للتجديد. وواجبنا الأول هو احترام ذلك التفويض وممارسته بإخلاص، مع احترام أكثر جوانبه أهمية، في الوقت ذاته، ألا وهو احترام حق تقرير المصير الذي هو أساس هذه المنظمة الحكومية الدولية.

ولنبحث الآن أعمال مجلس الأمن فيما يوصف بالأزمات الإنسانية. لقد عولجت هذه الأزمات أصلا عن طريق عمليات حفظ السلام، التي تحولت إلى عمليات بناء السلام، وكأنه تحول سحري، غالبا دون حل مشكلة الاستمرارية. ولنبدأ الآن بتمييز فكري بين عمليات حفظ السلام وعمليات بناء السلام. إن للأولى هدفا معينا ومحددا ألا وهو إنهاء الصراع الداخلي في دولة معينة. وبناء على فكرة أن الحرب الأهلية قد انتهت، فإن للثانية هدف إعادة بناء البلد الذي خربته الحرب بمجرد إعادة السلام إلى نصابه وذلك لمنع المزيد من الصراع ولوضع أسس تنمية البلد مستقبلا. إن السماح أو تشجيع أي خلط بين هذين النوعين من العمليات يخلق تناقضات لا حل لها بين أهداف متباينة لا يمكن التوفيق بينها لا عن طريق تفويض واحد ولا عن طريق تفويضات متعاقبة ومتجددة توكل لنفس الأشخاص. ويمكن لهذا أن تكون له نتائج خطيرة للدول المتأثرة بها.

وتنطوي عمليات حفظ السلام على استخدام الأمم المتحدة للقمع حينما تستنفد الوسائل السلمية لإنهاء الصراع. هذه هي مسؤولية مجلس الأمن، وعلى أساس تكميلي، الجمعية العامة. إلا أن عمليات بناء السلام هي المسؤولية القاصرة على شعب البلد المتأثر بالصراع. والأمم المتحدة مضطرة إلى احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها؛ ومهمتها الوحيدة هي دعم العملية عن طريق التعاون الدولي وذلك على أساس التوجيهات والمعايير والمبادئ التي وضعها الشعب المعني بحرية. إن أي شيء يخالف هذا يكون تغاضيا عن حق الشعوب في تقرير مصائرها بنفسها. وبالمقابل، غض مجلس الأمن النظر تكرارا، في عملياته لبناء السلام، عن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتجاهل أيضا السلطات الخاصة للجمعية العامة فيما يتعلق بالتعاون الدولي في هذا الشأن. ومن خلال تلك الممارسة المتكررة، تجرى محاولة لتحريف تفسير الميثاق بغية إضفاء الشرعية على اغتصاب سلطات المجلس، وبالتالي تثبيت تدخله في الشؤون الداخلية لدولة ما، لغايات لا يمكن وصفها، مع استغلال ضعف وعجز شعبها الذي تبتليه الحرب. وإضافة إلى ذلك، فهي محاولة لنيل اعتراف الجمعية العامة بتلك الممارسة كي تشكل جزءا رئيسيا للإصلاح المقترح للأمم المتحدة.

وتستخدم محاولات تبرير ذلك التدخل الذي لا يمكن تبريره لمجلس الأمن سيناريوهين مختلفين. السيناريو الأول هو سيناريو دولة تعتبر أنها انهارت أو تفككت من جراء صراع مدمر وعنيف، أو دولة يعتبرها شعبها، بالرغم من أنها لم تعان من حرب أهلية، نموذجا غير مجد للحكم. ويتصل السيناريو الثاني بدولة يحكم على حكومتها، في ممارسة سلطتها الثابتة قانونا، بأنها ارتكبت بالرغم من ذلك انتهاكات شاملة لحقوق الإنسان ضد سكانها أو ضد قطاعات كبيرة لأولئك السكان.

ويفتقر السيناريوهان إلى انعدام متعمد لمنظور تاريخي وهما يدينان بشكل ضمني السكان بوصفهم سبب تدهورهم بالذات والصراع والفقر والإهمال بينما يتجاهل السيناريوهان العوامل التي أدت إلى اندلاع الصراع المسلح. وإذا درسنا الأسباب التاريخية للأزمات الداخلية للبلدان الأفريقية، فإننا سنرى أن الصراعات الداخلية التي أدت إلى إيفاد بعثات لحفظ السلام تعزى بالكامل إلى استمرار نظام الاضطهاد والسلب الذي أنشأته قوة إمبريالية تلقي بظلالها في البلد.

وفي ما يتعلق بهايتي، فان حالة الفقر المدقع للسكان لا تعكس العمل الفذ الخارق الذي لا يمكن تصديقه والنموذج الثوري لعام ١٨٠٤، عندما حقق البلد قفزة سياسية نوعية بوصفه جمهورية للعبيد في عالم تهيمن عليه الملكيات التي ادعت الحق الإلهي. وبعد معاناة نتيجة استغلال فرنسا الاستعماري لقرون، وقعت هايتي فريسة للولايات المتحدة من عام ١٩١٦ إلى عام ١٩٣٤، بوصفها محمية. واستبدل ذلك بنظام مماثل ما زال قائما، متنكرا بعملية لحفظ السلام.

إن الدول الخالية من أي صراع داخلي يمكن اختيارها متلقية لعمليات حفظ السلام، لكونها وصمت بأنها دول مفككة. وينبغي أن نذكر ببساطة أن هناك خطة يجري إعدادها لزعزعة استقرار دول منتقاة من أعضاء الأمم المتحدة بإحداث أزمة داخلية كبيرة جدا بحيث أنها تقتضي استخدام العباءة المتعددة الأطراف لعملية لبناء السلام، أزمة ذات خصائص تشبه التحولات التي حدثت مؤخرا في جمهوريات سوفياتية سابقة بعينها. وهناك مشروع إمبريالي مستمر، يعتزم اختطاف السيادة وتقرير المصير. ويلقى المشروع الدعم من مكتب في وزارة خارجية الولايات المتحدة التي تمتلك قائمة تتضمن ٢٥ دولة لم يزعزع استقرارها بعد يمكن استهدافها لعمليات آنية أو مستقبلية لإعادة هيكلتها، باتفاق رعاة الأصولية اللاهوتية في إدارة الرئيس بوش.

ويشمل السيناريو الثاني التحديد المسبق لوقوع انتهاك شامل لحقوق الإنسان في بلد من جراء التجاهل المنتظم المزعوم للحكومة أو قمع الحكومة المباشر للسكان. وفي تلك الحالة، تبرر عملية حفظ السلام على أساس مبدأ المسؤولية عن الحماية، الذي يترسخ في الاعتقاد بأن المجتمع الدولي – وهو تعبير ملطف تعرف به الدول الكبرى أنفسها – يحظى بالحق الأساسي في التدخل في أي دولة عضو في الأمم المتحدة، بقرار من مجلس الأمن، في عملية إنقاذ زائفة للسكان الذين يفترض أنهم مبتلون بقمع الدولة، ولفرض جزاءات على الدولة والحكومة إذا أخفقتا في تحمل مسؤوليتهما عن فعل ذلك بنفسيهما. وتتضمن قائمة الدول التي تهددها آلية التدخل هذه جميع دول الجنوب، التي تشكل إزعاجا للإمبراطورية.

ومن الواضح أنه لا يوجد مثل ذلك الحق الأساسي؛ وليس له أساس في ميثاق الأمم المتحدة أو في القانون الدولي. ولا يوجد ما يسمى التمثيل الضمني الذي ينسبه المجتمع الدولي إلى مجلس الأمن. وذلك الاستغلال الفاضح يهدد بشكل مباشر القواعد ذاتها للمجتمع الدولي وحق الشعوب في الحرية والاضطلاع بدورها القائد بوصفها مؤسسة للأمم المتحدة.

السيد دومترو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الوزير، يتشرف وفدي بترؤسكم لمجلس الأمن. وأود أن أهنئكم، سيدي، على تنظيمكم مناقشة بشأن موضوع سيسمح لنا بالنظر المثمر في سبل تحسين دور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية. وهي مناقشة حسنة التوقيت جدا.

تؤيد رومانيا البيان الذي سيدلي به بعد وقت قصير الممثل الدائم للمملكة المتحدة ، السفير السير إمير جونز باري، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبناء على ذلك، فإنني سأتكلم بصورة أكثر إيجازا.

خلال العامين الماضيين، فكر مجلس الأمن مليا في مختلف أبعاد إدارة الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع؛ وقدمت تلك التأملات إسهاما فعالا في تفكيرنا الجماعي بشأن تطوير التصدي المتماسك والفعال لتلك التحديات. وتستكمل مناقشة اليوم تلك العملية المستمرة، والورقة غير الرسمية التي عممها مؤخرا السفير فاسيلاكيس (S/2005/434، المرفق) ساعدت كثيرا على قيادة المجلس في هذا الاتجاه.

وتؤيد رومانيا تأييدا كاملا التوجه الرئيسي للورقة المفاهيمية التي اقترحتها الرئاسية، وخاصة الحاجة إلى رؤية ونهج شاملين.

وفي الواقع فان مجلس الأمن، لدى الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، يطالب مرارا وتكرارا بان يتدخل في حالات الأزمات المعقدة. وكثيرا ما تتسم تلك الحالات بأبعاد عسكرية وأمنية مترابطة، فضلا عن جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية. ويقتضي النطاق الواسع للمسائل المعنية إتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد يستند إلى المزيد من التنسيق على نطاق المنظومة.

وإزاء تلك الخلفية، فإن الوقت حان لكي يباشر مجلس الأمن الاضطلاع بمجموعة من المهام، بما فيها سيادة القانون وإصلاح القطاع الأمني، التي تشكل شرطا لنجاح بناء السلام، ليس بوصفها أبعادا منفصلة، مع ميزات فردية، بل بوصفها عناصر متطابقة ومتكاملة على نحو وثيق. وفي هذا المجال، فإن منظور التلاحم لا يشكل غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة لإحداث تأثير عملي على احد العناصر الرئيسية لعمل الأمم المتحدة هو: المسعى لحماية الحياة البشرية.

وفي ذلك السياق، ينبغي أن ننوه بجميع السبل التي في وسع مجلس الأمن أن يسهم بها في اتخاذ المجتمع الدولي إجراء أفضل وأكثر فعالية في مواجهة الأزمات الإنسانية التي تسببها الصراعات وان نولي الاعتبار الواجب لهذه السبل. ودور المجلس حاسم وواسع النطاق.

وفي ذلك الصدد، أود أن القي بعض الضوء على أربعة جوانب لهذه المسألة. أولا، ترى رومانيا انه ينبغي إعطاء منطق المنع أعلى أولوية، وخاصة في الحالات حيث يوجد تهديد بانهيار السلام والأمن، مما يمكن أن يلحق نتائج كارثية بالمدنيين. وفي ذلك الصدد، نرى أن جميع حالات الصراع، بغض النظر عن نوعها أو مرحلتها، يجب أن ترصدها بشكل وثيق هيئات الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، وأنه ينبغي إبقاء المنظومة في مستوى مناسب استعدادا للعمل حيثما يبدو أن هناك نزاعا يتصاعد، مهددا بالتسبب بكارثة إنسانية.

وفي ذلك الإطار، تؤمن رومانيا بأنه ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب للازمات المنسية وما يسمى بالصراعات المجمدة، التي تحظى بأكبر إمكانية للتطور نحو أشكال مختلفة من المجابهة. وتميل معظم الصراعات المجمدة إلى إنشاء مناطق خارجة عن طائلة القانون تتسم بحالات إساءة معاملة شاملة ومنتظمة لحقوق الإنسان وبالتالي تشكل منبتا للأزمات الإنسانية.

وينبغي ألا تمتنع الأمم المتحدة من نشر النطاق الكامل لأدواتها لمعالجة هذا النوع من الحالات، واضعة نصب الأعين أن المجتمع الدولي يحظى، في حالة عدم قدرة دولة ما على توفير الأمن لشعبها بالذات، بالحق الشرعي للتدخل وحماية الضحايا.

ثانيا، قبل اتخاذ أي إجراء، ثمة حاجة إلى القيام على الوجه الصحيح بجمع وتنظيم وتحليل كل المعلومات الضرورية حول المصادر المحتملة للأزمات الإنسانية. ويمكن لوكالات الأمم المتحدة، بل ويجب عليها أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد. ونقدر جدا العمل الذي يقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ونعبّر عن سرورنا بوجه خاص لأن المجلس قد استطاع أن يحيط علما، على أساس منتظم، من خلال الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة، بالتطورات التي تجري على أرض الواقع. ولكن المعلومات التي تقدمها آليات معينة موجودة تحت تصرف مجلس الأمن للرصد وتقديم التقارير مثل تلك المقترحة بشأن الحالات التي

يتأثر فيها الأطفال بالصراعات المسلحة، هي من وجهة نظرنا أمر لا غنى عنه عندما يحين الوقت لاتخاذ قرار بشأن الإجراء الصحيح الذي ينبغي اتباعه لمنع وقوع أزمة إنسانية أو وقفها.

ثالثا، يجب على مجلس الأمن أن يستغل ثقله السياسي لضمان تقديم المسؤولين عن الأزمات الإنسانية إلى العدالة. ومن الأساسي تقديم الدعم إلى المحكمة الجنائية الدولية بوصفها أداة فعالة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع حد للإفلات من العقاب في حالات جرائم الحرب أو الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان.

أخيرا، في ما يتعلق بالتفكير والعمل المترابطين، ينبغي أن نضع في اعتبارنا الصلة التي تربط بين مجلس الأمن والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى. وفي هذا الصدد، تقوم رومانيا باستمرار، في المجلس وفي غيره من المحافل، بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. إن تعزيز التعاون، وحيثما يقتضي الأمر، التنسيق والتشاور مع المنظمات الإقليمية، أمور تكتسي أهمية خاصة، بما فيه من أجل اضطلاع مجلس الأمن بدور متزايد وفعال في الأزمات الإنسانية. وينبغي تحقيق ذلك على أساس نهج أكثر تكاملا، بهدف زيادة استخدام الموارد والقدرات المتاحة إلى أقصى حد، والتي تبدو دائما شحيحة إذا ما استخدمت بمفردها، ولكنها قد تكون أكثر من كافية إذا ما استخدمت بعضها مع بعض.

ولا تزال رومانيا ملتزمة بتحويل ذلك التحدي الخاص إلى درس راسخ مستقي من تجربتنا ونحن نمضي قدمنا في سبيلنا إلى تعزيز دور مجلس الأمن في حالة حدوث أزمات إنسانية.

السيد فيندريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكركم، سيدي وزير خارجية اليونان، على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة. كما نود أن نهنئ السيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إسهاماته في هذه المناقشة.

لقد جاءت هذه المناقشة في الوقت المناسب وهي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة إلى المناقشات الواسعة النطاق التي تجري في هذه القاعات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ويعنى موضوع اليوم فعلا بالفجوة المؤسسية للأمم المتحدة التي حددها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام. وكما ذكر الفريق في الفقرة ٢٦١ من تقريره (A/59/565) فإنه:

> ”لا يوجد في منظومة الأمم المتحدة مكان مصمّم بشكل صريح لتفادي انهيار الدول والانزلاق إلى الحرب، أو لمساعدة البلدان في انتقالها من الحرب إلى السلام“.

لقد أراد الفريق الرفيع المستوى أن يساعد المجتمع الدولي على مواجهة مجموعة المشاكل التي تواجهها دول كثيرة اليوم، من مرحلة ما قبل الصراع إلى الصراع ذاته ثم إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع أو الانتعاش.

وكان يتعين على المجتمع الدولي أن يضطلع دائما بدور عبر تلك المراحل، وأن يقوم بذلك على الوجه الصحيح. وطوال معظم تاريخ الأمم المتحدة، كثيرا ما عرضت الصراعات على نحو متفاوت السلم والأمن الإقليميين، إن لم يكن العالميين، للخطر بصرف النظر عن أسبابها. وسواء بدأ الصراع بوصفه نزاعا داخليا أو مسألة محلية عبر الحدود، فإن المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع غالبا ما يتورط فيه. ولذلك فمن المناسب تماما أن ينظر مجلس الأمن في الدروس المستفادة من مساعدة المجتمعات على الخروج من حالات الصراع.

وفي ضوء ذلك التاريخ، فإن توصية الفريق الرفيع المستوى بضرورة قيام مجلس الأمن بإنشاء لجنة لبناء السلام تعتبر ذات مغزى كبير. وينبغي أن يعمل المجلس بشأن تلك التوصية فورا. وما من أحد يستطيع أن يتنبّأ باليوم الذي ينضب فيه معين المجتمع الدولي في مساعدة المجتمعات الخارجة من الصراعات. لذلك ينبغي أن نتعلم من التجارب السابقة ونطبّق الدروس المستفادة على منع الصراعات.

في رأينا، إن مجتمعا مستقرا ذا اقتصاد ناجح لا بد أن يكون متجذرا في سيادة القانون، ولديه مؤسسات تمثيلية تعمل بطريقة يمكن التنبؤ بها وفقا للقانون. كما أن الاقتصاد يصوغه القانون ويحكمه. وبينما يترلق مجتمع ما من فوق المنحدر إلى هوة الصراع، فإن سيادة القانون تبطل أو تضعف. وفي الحالات الأخيرة، غالبا ما تنتقص الأعمال العدوانية من احترام أكثر المعايير الأساسية، بما فيها المحددة في القانون الإنساني الدولي. وبعد ذلك، يجب إعادة بناء الثقة في سيادة القانون إذا ما كان للمجتمع أن يتفادى الانزلاق إلى الخلف.

إن معظمنا لديه تجربة بشأن هذه المسائل. وبوصفنا مجتمعا، فقد كافحنا ضد مجموعة كاملة من المشاكل في محاولة لمساعدة المجتمعات على الخروج من الصراعات المسلحة وعلى البقاء بعيدا عنها في المستقبل. إننا نعرف أن الأمن شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام والعدالة والازدهار. ويتطلب بناء أو إعادة بناء الأمن بذل جهود كبيرة، ويجب أن ترتبط المؤسسات الأمنية بالبرنامج العام لإعادة التعمير الاجتماعي. وهكذا فإن التدريب أمر لا غنى عنه – ولكن ليس التدريب على إدارة الصراعات أو السيطرة عليها فحسب، بل أيضا التدريب على دعم سيادة القانون. وما من أحد يود أن يبذل ذلك الجهد الذي يتمخض عنه تشكيل ما يشبه الحرس الإمبراطوري. ولذلك فإن إيجاد هياكل أمنية مناسبة يجب أن يكون جزءا من الصورة الشاملة: أي ينطوي على تدريب الشرطة وإصلاح مؤسسات العدالة الجنائية – مثل المحاكم ومكاتب المدعي العام والسجون.

وفي ما يتعلق بالأمم المتحدة بوصفها مؤسسة، يجب تنسيق العمل بشأن الأمن مع كل الجهود الأخرى المبذولة لأجل مجتمع بعينه؛ ويجب تنسيق كل الجهود الأخرى بعضها مع بعض. وهذا درس كبير للأمم المتحدة، بوصفها مؤسسة، ينبغي أن تتعلمه من التجارب الأخيرة لعمليات حفظ السلام المعقدة في أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وتعتقد الولايات المتحدة أن لجنة بناء السلام قيد المناقشة يمكن، بل وينبغي أن تساهم إسهاما كبيرا في ذلك المجال.

إن تنسيقا أفضل بين كيانات أسرة الأمم المتحدة والمانحين والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الإقليميين، وكذلك الاستفادة من الدروس المستخلصة من بعثات الأمم المتحدة المعقدة لحفظ السلام ودعم السلام عبر الأعوام الـ ١٥ الأخيرة، كل هذا يمكن أن يساعدنا جميعا في القيام على أفضل وجه بمهمة منع الصراعات. وفي حالة عدم استطاعة تجنب نشوب صراع ما، فإن هذا التنسيق وتطبيق الدروس المستفادة يمكن أن يحسّنا جهودنا الجماعية المبذولة لمساعدة الدول على الخروج من الصراع. وهذه الأنشطة أساسية لنجاح مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن السلم والأمن.

السيد أهو – غليلي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنضم إلى جميع المتكلمين الذين عبّروا عن شكرهم لكم، سيدي الوزير، ولوفدكم على اضطلاعكم بمبادرة عقد هذه المناقشة.

لقد شهد البحث عن حلول للمشاكل الإنسانية إحراز تقدم يبعث على التشجيع، مع تجدد الاهتمام بهذه المسائل التي حدثت في السنوات الأخيرة في إطار الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن. ونرحب بالابتكارات

التي تم إدخالها في ولايات عمليات حفظ السلام وذلك بعد نشر تقرير الإبراهيمي (S/2000/809).

وفي الوقت الذي نرحب بهذا التقدم، فإننا ندرك جميعا التحديات التي لا يزال يتعين علينا مواجهتها. وفي هذا الصدد، أود أن أركّز على أربع نقاط أساسية. تتعلق النقطة الأولى بتعزيز سلطة القانون الإنساني الدولي. وتتصل النقطة الثانية بضمان الوصول الآمن وبدون عراقيل للمساعدة الإنسانية إلى الضحايا والسكان المتضررين. وتتعلق النقطة الثالثة بضرورة معالجة الأزمات الإنسانية في الوقت المناسب. وتتعلق النقطة الرابعة بضرورة تعزيز الحلول السياسية للصراعات التي تؤدي إلى وقوع أزمات إنسانية.

وفي ما يتعلق بالنقطة الأولى، تود بنن أن تشير إلى أن احترام القانون الإنساني الدولي في كل الأحوال أمر لا غنى عنه لمنع الأزمات الإنسانية. وينبغي أن يؤكد مجلس الأمن من جديد وفي جميع الأوقات على ذلك المبدأ الأساسي وأن يستخدم كل سلطاته والأدوات المتاحة له لمنع الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني التي تضر بالسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين، والوقف الفوري لتلك الانتهاكات عند حدوثها.

وغني عن القول إن الأطفال في الصراعات المسلحة يتضررون أيضا بما تخلفه الأزمات الإنسانية من عواقب. وتأمل بنن أن يتمكن المجلس قريبا جدا من أن يقرر بشأن اعتماد مشروع قرار عن هذه المسألة. ومن شأن اعتماده أن يساعد بلا شك على تعزيز الاحترام للمعايير الدولية القائمة في هذا المجال، ووضع حد للمعاملة اللاإنسانية التي يعامل بها الأطفال في الصراعات المسلحة.

والمهم بصفة خاصة ألا تمر انتهاكات القانون الدولي بدون عقاب. ومبدأ رفض العفو عن الجرائم الخطيرة ينبغي أن يصبح مبدأ رئيسيا في عمل المجلس. واقترح الأمين العام بإيفاد بعثات لتقصي الحقائق إلى بلدان تقع فيها هذه الانتهاكات يظل اقتراحا هاما. ومسألة تعزيز الأنظمة القضائية الوطنية تتصف أيضا بأهمية رئيسية في ذلك الصدد. والواقع أن اعتماد نهج وقائي حيال الأزمات الإنسانية يقتضي إيلاء أولوية عليا لإعادة إرساء حكم القانون والمصالحة الوطنية في البلدان التي تواجه الخطر أو الخارجة من الصراعات المسلحة، لأن حكم القانون يوفر سياقا مؤاتيا لحماية السكان المدنيين بشكل فعال.

ومن واجب مجلس الأمن أن يفعل كل ما يستطيع لأجل ضمان احترام مبدأ كفالة حصول الضحايا وجميع السكان المتضررين على المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة وبدون إعاقة. ويجب منع العراقيل الإدارية والمضايقات التي يقوم بها موظفو المساعدة الإنسانية، لأنها غير مبررة على الإطلاق. وعلى الأطراف المعنية أن تتعاون تعاونا بناء في العمل الإنساني، وأن تتحمل مسؤولياتها عن كفالة سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وحرية تحركهم. ولا بد من الاضطلاع بالعمل الإنساني مع الاحترام الصارم لمبدأي الحياد والنزاهة.

إن المشاكل الناجمة عن صعوبة التضاريس الأرضية تمثل تحديا حقيقيا للمجتمع الدولي. فعليه أن يعبئ جميع الوسائل اللوجستية المناسبة التي بحوزته لأجل الوصول إلى الذين هم في أمس الحاجة إلى مساعدة، إينما كانوا. وفي ما يتعلق بنقطتي الثالثة – أي ضرورة الاستجابة للأزمات الإنسانية في الوقت المناسب – يجب أن نشدد على أن الاختلاف في وجهات النظر داخل مجلس الأمن بشأن تقييم الأوضاع واختيار وسائل العمل، يقوض مصداقية المجلس، لأن ذلك يزيد من سوء الأوضاع الإنسانية الحرجة وغالبا ما تستغله الأطراف لاستمرار بل ولزيادة معاناة السكان المتضررين.

وبعد قولي هذا، هناك بعض الأمثلة التي أظهر فيها المجلس فعالية يجدر ذكرها. وفي تلك النجاحات، أذكر إيفاد عملية أرتميس إلى إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإيفاد قوة متعددة الجنسيات إلى هايتي في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وأهم درس استخلصناه من هاتين الحالتين هو أنه كان بإمكان مجلس الأمن أن يقوم بعمل فعال بسبب قدرة المجلس على اتخاذ قرار فوري بالإجماع، مهتديا بتحمله المسؤولية حيال السكان المعرضين للخطر.

وأخيرا، النقطة الرابعة – وهي نقطة هامة جدا في نظر وفدي – تتعلق بالحاجة إلى تعزيز التسوية السياسية للصراعات التي تسفر عن أزمات إنسانية. وتود بنن أن تشير إلى أن المجلس يتحمل مسؤولية رئيسية في ذلك المجال. فعليه أن يجهز نفسه بالوسائل التي تمكنه من متابعة المفاوضات عن كثب بين الأطراف وتعزيزها.

علاوة على ذلك، من المهم مواصلة المناقشات الجارية واختتامها في أسرع وقت ممكن، وهي المناقشات التي تتعلق بتزويد مجلس الأمن بآلية الإنذار المبكر التي من شأنها أن تعمل بتعاون وثيق مع المنظمات الإقليمية. وبذلك يتلقى المجلس معلومات واقتراحات لاعتماد إجراءات ملموسة تمكنه من اتخاذ قرارات مفيدة بسرعة وفي الوقت المناسب بشأن حالات يمكنها أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وأن تلحق ضررا فادحا بالسكان المدنيين.

والتعاون مع المنظمات الإقليمية أداة ينبغي للمجلس أن يستعملها إلى أقصى درجة بغية زيادة قدرته على العمل الوقائي أو على الاستجابة الفورية للأزمات الإنسانية. وإن توفير الدعم الكافي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية تعزيز قدراتها على التدخل السريع يتصف بأهمية قصوى بالنسبة إلى هذا التعاون، بدون المساس بصلاحيات المجلس ومسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

إن تعبئة التمويل الكافي ومراعاة البُعد الإقليمي المتعلق بانتقال المحاربين السابقين عبر الحدود سيساعدان إلى حد كبير في استئصال عودة الصراعات المسلحة إلى الظهور وما يسفر عنها من حالات إنسانية كارثية. وهذا شرط مسبق لكفالة نجاح خطط استعادة العافية في البلدان الخارجة من الصراعات. وهنا، فإن الصلة المتأصلة بين الأمن والتنمية واضحة. وتعزيز القدرات المحلية على صون النظام العام والسلامة العامة – ليس بالموارد فحسب، وإنما أيضا بالموظفين ذوي التدريب المناسب – يجب أن يكون جانبا أساسيا من استراتيجيات انسحاب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من البلدان المنتشرة فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة أسمادي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن، وبشكركم على عقد هذه المناقشة الخاصة بدور مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أيضا أن ينوه بالورقة التي أعدتها لهذه المناقشة بعثة اليونان الدائمة (S/2005/434، المرفق).

ويود وفدي القول إن ما يتخطى مجلس الأمن ومسؤوليته المباشرة عن صون السلم والأمن هو التحدي الأوسع نطاقا المتمثل في التصدي للأسباب الجذرية للصراع، وهي تكمن غالبا في التنمية أو في الافتقار إليها. ومن المعروف الآن أن التنمية والأمن يجب أن يترافقا إذا أريد إحراز تقدم في السياق المتعدد الأطراف للأمم المتحدة. لذلك، فإن الدروس التي استخلصها مجلس الأمن من إدارة بيئة ما بعد الصراع ينبغي أن تتضمن ضرورة أن يعمل المجلس بالتضافر مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى وأن يستخدم أقنية التنمية للجم الصراعات.

وبعد قولي هذا، اسمحوا لي أن أذكر أيضا أن المسائل المتعلقة بالصراعات والأزمات الإنسانية وحالات ما بعد الصراع هي موضع اهتمام مجلس الأمن لسنوات عديدة. لقد استجاب المجلس في بعض الأحيان لهذه الحالات عن طريق إنشاء بعثات لحفظ السلام. أما التنوع والتعقيد في مسؤوليات الأمم المتحدة عن حفظ السلام في التسعينات فقد وفرا فرصا عديدة للتفكير وإعادة التقييم إزاء مختلف جوانب عمل المنظمة الإنساني.

لذلك، يصح القول إن المجلس قرر في هذا الوقت أن يجري استعراضا لدوره المتعلق بهذه المسألة الهامة. ويتشاطر وفدي الرأي القائل إنه بالإضافة إلى التنمية، فإن منع الصراعات يعتمد على مدى المعالجة الكافية والصحيحة لمسائل حكم القانون، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إن الديمقراطية لا تعني شيئا إن لم ترتكز جيدا على حكم القانون. وفي مرحلة ما بعد الصراع، من المهم للغاية أن تولى الأولوية لحكم القانون. وينبغي أن ينطبق هذا المبدأ على تعزيز احترام القانون والنظام وإرسائهما بكل ما لديهما من جوانب.

وهنا يمكن الاستفادة من العبرة المستقاة من العديد من حالات ما بعد الصراع في الأزمنة الأخيرة.

ومن المهم أيضا في أي عملية لإعادة بناء العدالة وحكم القانون في مجتمع يمر في مرحلة انتقال التسليم بالاختلافات في الأطر القومية. وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون التخطيط الاستراتيجي مرتكزا على الحقائق الوطنية أو المحلية لا بفرض نماذج أجنبية كما ذكر اليوم الأمين العام في بيانه الاستهلالي.

أما في قطاع إصلاح الأمن، ولا سيما في تطوير قدرة قوة أي شرطة وطنية، فلا بد للجهود الدولية من أن تتبع حقيقة أساسية هامة مفادها أن المجتمع المحلي هو أكثر قدرة على إعلاء شأن النظام والقانون وكذلك معالجة حالات عدم الأمن التي يمكن أن تكون لها آثار بعيدة المدى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي ذلك السياق ينبغي أن ترتكز جهود استدامة السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع على حس عميق بالانتماء والتركيز على بناء قدرة الجهات الفاعلة المحلية. وفي الحقيقة أن ذلك ما هو إلا استثمار في المشاركة المحلية والأفكار والطاقة التي يمكن أن تصطبغ بها جهود ما بعد انتهاء الصراع بالقدرة على استدامة السلام وليس فحسب عن طريق الشرعية ولكن أيضا من خلال وزع ''أدوات البناء''.

أما فيما يتعلق ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، فيمكن وضعها في الإطار الأوسع المتمثل في الخطة الإنمائية. أن عدم وقف الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سوف يسهم في الإبقاء على الشبكات الاقتصادية الإجرامية في أجواء ما بعد انتهاء الصراع مما يقلل بدرجة كبيرة من الاستراتيجيات والجهود الرامية إلى استدامة السلام وتقويض هذه الجهود.

ولذا فإن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج ينبغي أن تكون دائما العنصر الرئيسي في العمليات السلمية. وبما أنه لا يمكن تجاهل المقاتلين السابقين والطلب إليهم العودة إلى الحياة الطبيعية، حيث لا توجد حياة طبيعية بالنسبة لهم للعودة إليها، لا بد من تنفيذ برنامج راسخ يرتكز على العبر المستقاة مع بعض التكيفات مع حالات معينة. وفي هذا الصدد علينا التشديد على الحاجة إلى توفير الموارد القادرة على الاستدامة والمحددة جدا في كل مرحلة من مراحل العمليات السلمية، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وحكم القانون وإصلاح قطاع الأمن. على الرغم من أن المستويات الرفيعة من المساعدة

لا تكفل النجاح إن لم تكن كافية. وقد لا يكون السعي إلى ذلك ذي بال في المقام الأول.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول إن إندونيسيا تعتقد أن توفير المساعدة لإعادة بناء العدالة وحكم القانون في أي مجتمع يمر بمرحلة انتقالية يحتم على المجتمع الدولي أن يقوم بدور حيوي في دعم عملية منع نشوب الصراع وفي عمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. بيد إن القيام بذلك الدور يجب السعي إليها بطريقة تتوفر لها أسباب الدعم والتيسير وألا تكون بديلة للجهود المحلية. ومن هنا، علينا أن نكون حذرين لتحاشي النماذج الأجنبية المستوردة التي قد لا تخدم الحالات المحلية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل كندا.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): تود كندا أن تهنئ اليونان على توليها الرئاسة وأن تعرب عن الشكر على هذه الفرصة للمشاركة في مناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة.

إن كندا تعتقد اعتقادا راسخا بأن مجلس الأمن لديه دورا مزدوجا فيما يتعلق بالأزمات الإنسانية. ولا يجب عليه فحسب الاستجابة بسرعة إلى هذه الأزمات ولكن أيضا عليه في المقام الأول أن يسعى بخطى حثيثة إلى منع نشوبها.

قبل خمس سنوات دعا الأمين العام إلى مناقشة عاجلة لكيفية التوفيق بين الحتميات الإنسانية في حالات كالحالة في رواندا مع تعاريف تقليدية للسيادة – وهي معضلة ما برحت تعرقل الردود القوية لمجلس الأمن في حالة أزمات إنسانية من صنع البشر. واليوم، إننا إذ نستذكر مرور عشر سنوات على مذابح سربرنتسه، علينا أن نؤكد من جديد إرادتنا الجماعية للمضي قدما في تحسين قدرة المجلس على تحديد الأزمات الإنسانية والاستجابة إليها بسرعة.

في شمال أوغندا ما برح المدنيون يتحملون عناء صراع مسلح وحشي – وهو صراع لا يزال يتعين على المجلس معالجته. ونعتقد أن حالات كتلك لا يمكن لها إلا أن تستفيد من اهتمام المجلس المستمر ونحض مرة أخرى مجلس الأمن على وضع الحالة في شمال أوغندا على جدول أعماله.

وفي معرض دراستنا لرد المجلس على الأزمة من المهم لنا أيضا أن نقر بالأزمات الإنسانية التي ليست نتاج الصراع المسلح وحده. وهناك أيضا أزمات حفزتها سياسات مضللة وحقودة انتهجتها حكومات نحو سكانها. ونهيب بالمجلس أن يحيط علما بآخر الأزمات الإنسانية التي تتشكل الآن في زمبابوي. فبعد إلحاق المجاعة والخراب الاقتصادي بسكانها فإن سياسات حكومة زمبابوي تخلق حاليا عددا كبيرا من المشردين. وتعتقد كندا أن الحالة تستأهل كامل اهتمام المجلس.

(تكلم بالفرنسية)

إن الأدوات والسلطات الضرورية التي تمكن المجتمع الدولي من ممارسة مسؤولية حماية السكان المدنيين ليست بحاجة إلى أن تُبتكر مجددا – فهي مدرجة في ميثاق الأمم المتحدة. غير أن ما نحتاج إليه هو وضع إطار يُهتدى به في الوفاء بتلك المسؤولية الجسيمة.

ومسؤولية الحماية توفر هذا الإطار. فالأمين العام أيد ذلك النهج في تقريره الصادر في آذار/مارس، عندما طلب من الزعماء القبول بمسؤولية الدول عن حماية مواطنيها والمسؤولية التابعة للمجتمع الدولي في العمل في الحالات القصوى حين تكون الدولة غير قادرة أو غير راغبة في توفير تلك الحماية.

(تكلم بالانكليزية)

وإعلان الدعم القوي لهذا المعيار البازغ، الذي حدده الزعماء في أيلول/سبتمبر، سيشكل أساسا معياريا

لاستجابات أكثر فاعلية من جانب مجلس الأمن. وضمانا لتنفيذ ذلك المعيار بشكل ناجع، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بأن يعتمد المجلس قرارا يشتمل على المبادئ التوجيهية لاستخدام القوة.

وإلى جانب الحاجة إلى الاستجابة للصراع، يأتي الالتزام بضرورة وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، وهي الثقافة التي ما زالت تهيمن على غالبية تلك الحالات. ولا يمكن أن نتكلم عن الأمن البشري أو عن حماية النساء والأطفال بينما يُسمح لمن أساءوا إليهم بالبقاء مطلقي السراح.

والمحكمة الجنائية الدولية توفر أفضل الآمال لإنهاء الإفلات من العقاب، وندعو هذا المجلس إلى أن يواصل ممارسة سلطته في إطار نظام روما الأساسي لإحالة الحالات الملائمة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقرار المجلس بإحالة أزمة دارفور إلى تلك المحكمة كان خطوة هامة نرحب بها، ولكن يجب ألا تبقى استثناء. ومن خلال التعاون بين مجلس الأمن والأطراف في نظام روما الأساسي، نستطيع أن نبني نظاما مسؤولا يُعول عليه لتقديم أسوأ مجرمي العالم إلى العدالة وحماية ضحاياهم.

وثمة احتياجات وتحديات جمة وجسيمة تنطوي عليها عملية إعادة بناء المجتمعات المنهارة في مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام. وتشتمل تلك على نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وكفالة إطار للعدالة الانتقالية؛ وتوفير الأمن، بما في ذلك إعادة بناء سيادة القانون من جميع جوانبها؛ وإعادة بناء الهياكل الديمقراطية الحاكمة والأسس القانونية التي تقوم عليها؛ وإنعاش الاقتصاد وكفالة حق اللاجئين والمشردين داخليا في العودة إلى ديارهم سالمين. وكل ذلك يتطلب ردا منسقا.

وفي معظم الحالات، فإن الأمم المتحدة مدعوة إلى الإشراف على عملية الإعمار تلك. ولجنة بناء السلام المقترحة ستكون لها أهمية كبيرة لتأمين قدرات الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمنظمات الإقليمية لمواجهة التحديات التي تفرضها الدول المنهارة والهشة. والحالة في هايتي تصلح كحالة أولى ممتازة لكي تنكب تلك اللجنة على دراستها. ويدلل عمل الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبعثة المشتركة لهذا الفريق ومجلس الأمن إلى هايتي مؤخرا على الحاجة إلى دمج التنمية والأمن وبناء المؤسسات بصورة معززة ومتبادلة. ويمكن للجنة بناء السلام أن تواصل ذلك العمل، وعليه فإننا نؤيد إنشاء تلك اللجنة وتنفيذ الاقتراح تأييدا كاملا.

وتعكف كندا على بلورة نهجها الخاص للتعامل مع دورة الصراع. ونعمل على وضع نهج أكثر تماسكا يشمل كل مفردات الحكم في البلد المعني من خلال فرقة عمل جديدة لتحقيق الاستقرار والإعمار. وسوف تعالج تلك الفرقة التحديات التي تفرضها كل جوانب الصراع، بدءا بالوقاية من الصراع وحتى دعم السلام والإعمار وبناء السلام بعد الصراع.

وختاما، فإنني أعتقد أن تقدما كبيرا قد تحقق في تحسين قدرتنا على الاستجابة للأزمات. والتحدي الحقيقي القائم اليوم لا يتمثل في الكيفية التي سيتعامل بها المجتمع الدولي مع الأزمات الإنسانية بمجرد وقوعها، ولكن كيف يمكننا أن نتحرك بفعالية وسرعة أكبر للحيلولة دون وقوعها بالدرجة الأولى. ونحث المجلس على النظر في الطريقة المثلى لإدراج ذلك كمبدأ توجيهي في أنشطته.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن وجودكم معنا اليوم يا سيدي الرئيس

موضع ترحيب كبير، وتتجلى فيه أهمية الموضوع الذي نناقشه اليوم.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا؛ والبلد المرشح لعضويته كرواتيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ والبلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا وليختنشتاين، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

وأبشر الزملاء بأني سأوجز الآن النص الذي أعددته، والذي سيجري تعميمه بصفة منفصلة.

وأود أن أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لمناقشة هذا الموضوع الهام، وأن أشكر الأمين العام ووكيل الأمين العام غينو على ملاحظاتهما البالغة الأهمية في هذا الصدد.

وليس مجلس الأمن بالطبع سوى إحدى الجهات الفاعلة في الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية، ولذا أود أن أبدأ ببعض خواطر عن ماهية الإسهام الذي يمكنه تقديمه.

أولا، ينبغي أن يضطلع المجلس بدور سياسي هام في منع نشوب الصراع وفي التعامل مع المراحل الأولى للأزمات الإنسانية الناشئة. ومن ثم ينبغي أن تتأهب الأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، لبوادر حدوث انهيار وشيك في السلام والأمن الدوليين، ولا سيما في الحالات التي تهدد بعواقب إنسانية واسعة النطاق. وينبغي أن يكون لدى المجلس الاستعداد منذ المراحل الأولى للقيام بإسهام رئيسي في الجهود الدولية المبذولة لتجنب التردّي في هوة الصراع والمعاناة الإنسانية.

ويعني هذا أن يكون مستعدا لتوجيه اهتمامه للأزمات الجديدة والمهملة دون انتظار لأن يرتفع مستوى المعاناة الإنسانية إلى آفاق غير مسبوقة. كما يعني تذكير الحكومات بمسؤوليتها الرئيسية عن ضمان أمن شعوبها وسلامتها واحتياجاتها الإنسانية، وتذكيرها أيضا بأن للمجتمع الدولي مصلحة مشروعة في حالة عجزها عن ذلك أو عدم استعدادها لعمله. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بالمناقشة المتعلقة بمفهوم المسؤولية عن الحماية الهام.

ومن الواضح أن الوقاية خير من الاضطرار إلى لَمّ أشتات الحياة المحطمة والآلام البشرية بعد اندلاع الصراع. ويلزم أن نكفل إلمام مجلس الأمن على الوجه المناسب بالتهديدات الممكنة، بما في ذلك عن طريق الإنذارات المبكرة التي يقوم بها الأمين العام. ومن التطورات الإيجابية في هذا الصدد إدخال الإحاطات الإعلامية المنتظمة للمجلس من قبل جان إيغلند، منسق الشؤون الإنسانية. وينبغي أن نستمر في هذه الممارسة وأن نتوسع فيها مع جهات أخرى منها مفوضية حقوق الإنسان.

الدور الرئيسي الثاني للمجلس هو مسؤوليته الرئيسية عن اتخاذ إجراء حيثما ينهار السلام والأمن، وعندئذ يجب أن نأخذ تماما بعين الاعتبار المتطلبات الإنسانية للأزمة المعنية. وليس تنسيق العمل الإنساني أو توجيهه جزءا من دور المجلس بطبيعة الحال، ولكن بوسعه أن يفعل المزيد لحفز الجهود الإنسانية الدولية وإكسابها ثقلا سياسيا.

ولدى النظر في استجابتنا السياسية للأزمات، ينبغي دائما أن نولي الاعتبارات الإنسانية الأولوية الواجبة. وينبغي أن يضفي المجلس وفرادى أعضائه ثقلا للجهود المبذولة بغرض كفالة أن يضمن القادة السياسيون على كلا جانبي الصراع سبل وصول الوكالات الإنسانية إلى المجتمعات السكانية المتضررة.

وستتمثل إحدى مسؤوليات مجلس الأمن الرئيسية في إنشاء عمليات دعم السلام المتعددة الأبعاد التابعة للأمم المتحدة التي تكفل المراعاة الكاملة للاعتبارات والأنشطة الإنسانية. ووفقا لقرارات المجلس ذات الصلة، يلزمنا أيضا تعزيز الدور الذي يؤديه أفراد حفظ السلام في حماية المدنيين، وخاصة فيما يتعلق بالفئات الضعيفة كالمشردين داخليا والنساء والأطفال.

وللمجلس أيضا دور يؤديه في كفالة تقديم المسؤولين إلى العدالة حيثما تنجم معاناة إنسانية عن الانتهاكات العمدية لحقوق الإنسان أو جرائم الحرب. لذلك يعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه القوي للجهود المبذولة لإنهاء الإفلات من العقاب على هذه الجرائم، وبخاصة من خلال فعالية أداء المحكمة الجنائية الدولية.

ولكن على نفس القدر من الأهمية يوجد ميدان ثالث لأنشطة المجلس، ألا وهو تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلم والاستقرار الدائمين للحيلولة دون تجدد الصراعات والمعاناة الإنسانية.

أود أن ألخّص ثلاثة مجالات أساسية لبناء السلام ألا وهي سيادة القانون، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني.

أولا، تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد أمران أساسيان لبناء المجتمعات التي تحمي حياة كل مواطنيها وتحسّنها. إن تقرير الأمين العام الممتاز حول هذا الموضوع الصادر في آب/أغسطس الماضي (S/2004/616) ومناقشة مجلس الأمن اللاحقة في تشرين الأول/أكتوبر، يظهران توافقا في الآراء حول ضرورة معالجة قطاع العدالة بوصفه عنصرا أساسيا في بناء السلم المستدام. وإن وجود نظام قضائي مستقل، وسجون آمنة يعامل فيها السجناء برفق، وقوة شرطة فعالة وخاضعة للمحاسبة تعتبر من الضروريات الأساسية. وبدونها نتعرض لمخاطر الفوضى والإفلات من العقاب؛ ونقوّض لا الاستقرار والأمن فحسب، بل أيضا الديمقراطية وعودة اللاجئين والانتعاش الاقتصادي.

ولكننا لم نقم بعد بما يكفي. فلا يزال أمام الأمم المتحدة شوط طويل قبل أن تتمكن من القيام بفعالية بتعزيز سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب في حالات ما بعد الصراع التي تشارك في تسويتها. ولذلك السبب، نرحب بقرار الأمين العام الوارد في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005) بإنشاء وحدة للمساعدة في سيادة القانون، تتعامل بشكل محدد مع حالات ما بعد الصراع.

المجال الهام الثاني من بناء السلام الذي نريد أن نحسّنه هو النهج الذي نتبعه إزاء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن الضروري أن نستفيد من الخبرات السابقة، سواء الجيدة أو السيئة، وأن نضمن أن نعرف ما يعمل منها بصورة ناجعة ولماذا. لذلك فإننا نرحب بعملية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لوضع مبادئ توجيهية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيكمن التحدي في تنفيذ تلك المبادئ التوجيهية بطريقة عملية ترفع من أدائنا الجماعي.

والمجال الثالث ذو الأولوية، الذي يرتبط بشكل وثيق بالمجالين الآخرين، هو إصلاح القطاع الأمني. إن الأجهزة الأمنية التي تخضع للسلطة بشكل ديمقراطي لا يمكن تطويرها إلا في سياق إنشاء هياكل فعالة للحكم وسيادة القانون. ولا يمكن لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تنجح إلا في إطار جهود إصلاح أوسع لتقديم الخدمات الأمنية التي تضمن، بدلا من أن تهدد، السكان الذين أنشئت من أجل خدمتهم.

وفي كل المجالات الثلاثة التي وصفتها، يعتبر مجلس الأمن، والبعثات التي أصدر ولايات بإنشائها، في العادة مجرد طرف من الأطراف الدولية الفاعلة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة يجب أن نتأكد من أنه حتى مع إنشاء قدرات جديدة، فإننا لا نوجد تقسيمات جديدة. ولذلك يجب ضمان وضع رؤية متماسكة وشاملة في إطار الميدان الأوسع للعدالة والأمن، وملاءمة ذلك من الناحية التنظيمية مع المقر والميدان.

لذلك السبب يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة اقتراح إنشاء لجنة بناء السلام التي تشرف على وضع أحكام المساعدة الأمنية والسياسية والاقتصادية المتماسكة وغيرها من أشكال المساعدة المقدمة إلى البلدان الخارجة من الصراعات، وتقدم المشورة بشأن الاستراتيجيات الشاملة لبناء السلام وتعززها.

في الختام، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم مرة أخرى على تنظيمكم هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام. ونتطلع بشدة إلى إجراء مناقشة مثمرة في المجلس في المستقبل حول هذه المسائل، بما في ذلك تلك المتصلة بالظروف الخاصة ببلدان بعينها. ونرحب بحرارة بالبيان الرئاسي المقترح.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن مناقشة اليوم، التي يسرنا أن تُعقد تحت رئاستكم، سيدي الوزير، توفر لنا فرصة للاطلاع على صورة مفيدة للوضع السائد وللنظر في الإجراءات التي يتخذها المجلس في إطار الأزمات الإنسانية. كما أود أن أشكر السيد جان - ماري غينو على نفاذ بصيرته في الإحاطة الإعلامية التي وافانا بها في بداية الجلسة.

أولا، أود أن أقدم نبذة تاريخية قصيرة. ما يبدو اليوم مشروعا لم يكن دائما كذلك في الماضي. إن تدخل مجلس الأمن في الأزمات الإنسانية هو مبدأ حديث، ويعود تاريخه إلى تنفيذ القرار ٦٨٨ (١٩٩١) المتخذ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١، الذي تصدى به المجلس للمأساة التي تعرضت لها حينذاك كردستان العراق. ولكننا قطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين.

واليوم لا يمكن لمجلس الأمن أن يقف مكتوف الأيدي إزاء مآس إنسانية تمس شعوبا بأسرها، تقع ضحية بشكل مباشر أو غير مباشر لصراعات دامية. ولست الآن بصدد استعراض قائمة التدخل الطويلة لمجلس الأمن في السنوات الماضية. ولكن هذا التطور، في رأينا، يعد تقدما، ليس للمجلس فحسب، بل للمنظمة بأسرها.

ووسائل التدخل بدورها أصبحت أكثر تنوعا. وبطبيعة الحال، يبقى الكثير مما ينبغي القيام به لتحسين عمل المجتمع الدولي. وإن الوسائل التي حددتها الرئاسة اليونانية لمنع المآسي الإنسانية، وللحيلولة دون تجدد الصراع، والواردة في مشروع البيان الرئاسي، الذي سنعتمده في ختام جلسة اليوم، تبدو صائبة في نظرنا.

اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة إجراءات المجلس التي يتخذها مباشرة في حال نشوب الصراع. وقد ثار المزيد من النقاش حول الحاجة السياسية إلى التدخل في الأزمات الإنسانية، وفي الصراعات التي تتسبب فيها، وقد بدأ الآن ظهور توافق في الآراء حول مفهوم ''المسؤولية عن الحماية''. وهذا المبدأ، الذي برز في سياق الأعمال التحضيرية للجمعية العامة للقمة في أيلول/سبتمبر، ليس مصطلحا مرادفا للتدخل. إنه يعيد تأكيد المسؤولية الرئيسية للدول والحكومات عن حماية السكان المدنيين على أراضيها. ولكن في حال فشل الدولة المعنية في الوفاء بمسؤوليتها في مواجهة حالة خطيرة ناجمة عن جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو تطهير عرقي، فإنه يصبح من

واجب المجتمع الدولي أن يتصرف. وهذا لا يختلف إلى حد كبير عن الممارسة الراهنة لمجلس الأمن. إن فرنسا تأمل بإخلاص أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن هذا المبدأ في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر.

وفي ضوء ما تقدم، ينبغي لنا أن نبقي في أذهاننا أن كل حالة أزمة، بحكم تعريفها، تعد فريدة، من حيث أنها تختلف عن الأزمات الأخرى. وإن الرد الصحيح على مأساة دارفور ليس الرد اللازم في أية أزمة إنسانية خطيرة أخرى.

ثمة مجال واسع للإجراءات المتاحة أمام المجتمع الدولي حيال المآسي الإنسانية. ويتوقف الاختيار على الظروف: وكما أشرت، فإن الأزمات الإنسانية ليست متطابقة. ومشاكل خاصة جدا قد تفرض نفسها. وأشير هنا بصفة خاصة إلى ضمان وصول عمليات حفظ السلام بشكل آمن إلى السكان المعرضين للخطر. وينبغي للمجلس أن يكيف ردوده بشكل مستمر مع المشاكل المطروحة. ولكي يقوم بذلك، فإن ممارسة مجلس الأمن تعتمد على تنوع مصادر المعلومات؛ وهذا في نظرنا أمر جيد. وسأقدم أمثلة قليلة من الماضي القريب. فقد استقبل المجلس في الشهر الماضي في قاعته السيد يان إغلاند، منسق عمليات الإغاثة، لكي يقدم الإحاطة الإعلامية المقدمة كل ستة أشهر حول حماية المدنيين في الصراعات المسلحة (انظر S/PV.5209)، واستقبل السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي (انظر S/PV.5220). وقد تضمنت الإحاطتان الإعلاميتان المقدمتان معلومات قيمة استكمالا للبيانات التي قدمها الممثلون الخاصون للأمين العام. كذلك، فإن المفوض السامي لحقوق الإنسان يمثل مصدرا ثمينا آخر للمعلومات التي يتلقاها المجلس.

أود أن أختتم بملاحظة عامة عن المسؤولية التي يتحملها المجتمع الدولي بأسره. إن مجلس الأمن يحتل حقا موقع الصدارة في العمل المضطلع به في حالات الأزمات. ومع ذلك فإن المجلس ليس جهاز الأمم المتحدة الوحيد الذي يجب أن يستجيب للأزمات الإنسانية. فوكالات الأمم المتحدة والدول والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لديها كلها دور مركزي تضطلع به.

السيد فندريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، أستميح الزملاء عذرا عن الإثقال عليهم وسأتوخى الاختصار الشديد.

تأسف الولايات المتحدة للملاحظات المغلوطة وغير المناسبة التي أدلى بها ممثل فنزويلا مشوها دور حكومة الولايات المتحدة وجهودها في دعم السلام والأمن في العالم كله. ونعتقد أن تلك الملاحظات لم تفد إلا في الانتقاص من قدر هذه المناقشة الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يؤكد المجلس من جديد المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ويضع نصب عينيه مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين.

”ويساور مجلس الأمن قلق عميق إزاء الآثار الإنسانية والسياسية والاقتصادية المدمِّرة المترتبة على الصراعات المسلحة؛ ويشدد على الضرورة السياسية والمعنوية العليا المتمثلة في منع نشوب الصراعات المسلحة ومنع تصعيدها وعلى ما يتحقق بفضل ذلك من فوائد للسلم والتنمية والعلاقات الودية ما بين الدول كافة.

”ويسلِّم مجلس الأمن بأهمية المساعدة في منع نشوب الصراعات في المستقبل من خلال معالجة أسبابها الجذرية بطريقة مشروعة وعادلة.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد ما يُعلِّق على إقامة العدل وسيادة القانون في مجتمعات ما بعد الصراعات وعودتهما على جناح السرعة إلى هذه المجتمعات من أهمية في تحقيق المصالحة الوطنية، وتوطيد الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان. ويسلِّم المجلس بأن وضع حد للإفلات من العقاب له أهمية في اتفاقات السلام، ويمكن أن يسهم في الجهود المبذولة للتصالح مع الماضي بما انطوى عليه من انتهاكات، وتحقيق المصالحة الوطنية لمنع نشوب الصراعات في المستقبل. ويشير مجلس الأمن إلى أنه قد أكد مرارا على ما يقع على عاتق الدول من مسؤولية في وضع حد لإفلات الضالعين في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي من العقاب، وتقديمهم إلى العدالة.

”ويسلِّم مجلس الأمن كذلك بتزايد أهمية الجوانب المدنية لإدارة الصراعات في معالجة حالات الأزمات المعقدة وفي منع تكرار حدوث الصراعات، ويُقر بأهمية التعاون المدني – العسكري في إدارة الأزمات. وينبغي للمجلس لدى الموافقة على عملية تابعة للأمم المتحدة أن يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للقوات العسكرية والشرطة المدنية في المساعدة على تحقيق الاستقرار في حالات الأزمات وصون الأمن. وفي الوقت ذاته، يسلم المجلس بما يمكن أن يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام والمستشارون المدنيون الذين يقدمون له المساعدة، من دور رئيسي في تنسيق المساعدة الإنسانية وإعادة إرساء النظام العام، وعمل المؤسسات العامة، والإعمار وبناء السلام لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى كفالة تمويل كاف حسِن التوقيت لأولويات بناء السلام في كل مراحل عملية السلام، ويؤكد على الحاجة إلى استمرار الاستثمارات المالية في بناء السلام خلال فترة الإنعاش على المديين المتوسط والطويل. ويُقر المجلس بأهمية الشروع العاجل في أنشطة بناء السلام لتلبية الاحتياجات العاجلة، ويُشجع على بناء القدرات التي يمكن تطبيقها سريعا.

”ويحيط مجلس الأمن علما مع الاهتمام بالاقتراح المهم الذي قدمه الأمين العام من أجل إنشاء لجنة لبناء السلام، ويشترك في الهدف المتمثل في تحسين قدرة الأمم المتحدة على التنسيق مع المانحين والبلدان المساهمة بقوات والقيام بأنشطة بناء السلام، خاصة من بداية عمليات حفظ السلام وحتى مراحل تثبيت الاستقرار والإعمار والتنمية. ويسلم مجلس الأمن بأهمية الدور الذي يمكن لهذه الهيئة أن تضطلع به في سد الثغرة بين صون السلم والأمن الدوليين وأعمال المساعدة الإنسانية والمساعدة من أجل التنمية الاقتصادية.

”ويقر مجلس الأمن بأن نجاح عملية بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراعات إنما يقوم على أساس أن حماية المدنيين وتوطيد سيادة القانون وإقامة العدل في المرحلة الانتقالية ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم وإعادة تأهيلهم، وإصلاح القطاع الأمني والإصلاح الديمقراطي

والاقتصادي والاجتماعي عناصر يكمل بعضها بعضا، وأن الملكية الوطنية تضطلع بدور هام ينبغي أن يدعمه المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية.

”ويشدد مجلس الأمن على أن إصلاح القطاع الأمني عنصر أساسي في أي عملية لتحقيق الاستقرار في بيئات ما بعد انتهاء الصراعات، ويؤكد أن ذلك الإصلاح له صلة لا انفصام لها بأمور من جملتها توطيد سيادة القانون وإقامة العدل في المرحلة الانتقالية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحماية المدنيين، ويُقر بالحاجة لأن تقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بزيادة الإعداد الملائم، بما في ذلك حشد الموارد الضرورية للتخطيط، واتباع نُهُج أكثر اتساقا في معالجة تلك المسائل.

”ويقر مجلس الأمن بالحاجة إلى إيلاء قطاع الأمن اهتماما كافيا في المستقبل استنادا إلى أفضل الممارسات التي تم تطويرها في هذا المجال. ويشدد مجلس الأمن أيضا على الحاجة إلى النظر الجاد في توطيد سيادة القانون وإقامة العدل في المرحلة الانتقالية وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني وفي الصلات التي تربط ما بينها وفي توافر الموارد الكافية، عند إقراره الولايات اللازمة لعمليات الأمم المتحدة“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن بالرمز S/PRST/2005/30.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.